التعليم الجامعي الأهلي والتنمية الاجتماعية في العراق
دراسة ميدانية في جامعات الفرات الأوسط

universities of the Middle Euphrates A Field study in the Private University Education and Social Development in Iraq

أ٠م٠د٠طالب عبد الكريم كاظم/ كلية الآداب/ جامعة القادسية –

Asst. Prof. Dr. Talib Abdul Karim Kadhim

الباحثة: صابرين عمار شمخي

Sabreen Ammar Shamkhi

AL-Qadisiyah University Faculty of Arts

Abstract:

University education is generally the cornerstone of the advancement of society and the achievement of its goals and aspirations in achieving comprehensive development. The university education, both governmental and private, is the only way for any society that seeks to meet the needs of its members and the requirements of its advancement and progress. It is responsible for preparing human cadres, preparing specialists and scientists, developing the capabilities of individuals and nurturing their talents and putting them in the service of society. However, the unstable conditions that Iraq is currently experiencing have greatly affected the process of university education in general and university education in particular, its role and the extent to which it contributes to social development.

And the importance of this subject and its negative effects on society, the study sought to reveal the obstacles and problems suffered by the civil university education in Iraq, which stand in the way of its contribution to the effective process of social development.

The study was based on a questionnaire that was characterized by honesty and consistency, which was applied in the comprehensive inventory method of the studied society of (٧٢٥) teachers are the total professors working in private universities in the Middle Euphrates region. The study revealed:

١ - National university education in Iraq suffers from many problems is the lack of teaching staff and instability in the policy of admission of students, and the lack of buildings and classrooms, scientific laboratories and libraries and other necessary supplies.

٢ - The study revealed that the university education is characterized by the lack of good planning in the design of educational policies and the lack of coordination between its outputs and the requirements of the market for work, which contributed to the weakening of its contribution to the process of social development at the present time.

٣- The study showed that the private education in Iraq suffers from the weakness of the material resources available to it and the weak financial budgets in most of the private universities, which reflected negatively on their scientific performance and the quality and quality of their educational outputs.

٤. The conditions of war, occupation and insecurity and the social and economic crises that have resulted from the reality of the civil university education in Iraq have contributed to the destruction of the infrastructure of this sector, undermining the scientific movement and decreasing its contribution to the process of social development. The study recommended that the responsible bodies:

١- To develop a comprehensive plan to address the conditions of university education in order to improve its scientific and educational status in line with the movement of developments and rapid changes in various scientific disciplines according to the needs of actual development and its immediate and future requirements.

٢. Work on supporting the universities and the private colleges and fill their needs of shortage of teaching staff and infrastructure such as buildings, classrooms, laboratories and libraries, and work on the development of curricula continuously and linking them to the reality of the community to ensure compatibility between its outputs and the requirements of the labor market because of this significant impact in activating its role in Social development process.

Keywords: university education, private university education, social development, Iraq.

الخلاصة:

يعد التعليم الجامعي بشكل عام الركيزة الأساسية لنهوض المجتمع وتحقيق أهدافه وتطلعاته في بلوغ التنمية الشاملة . فالتعليم الجامعي بشقيه الحكومي والأهلي هو السبيل الوحيد لأي مجتمع يسعى الى تلبية حاجات أفراده ومتطلبات نهوضه وتقدمه ، فهو الذي يتولى مهمة إعداد الكوادر البشرية وإعداد المتخصصين والعلماء وينمي قابليات الافراد ويرعى مواهبهم ويضعها في خدمة المجتمع . إلا ان الظروف غير المستقرة التي يمر بها العراق في الوقت الحاضر قد أثرت بشكل كبير على مسيرة التعليم الجامعي بشكل عام والتعليم الجامعي الأهلي بشكل خاص وعلى دوره ومدى ما يقدمه في تحقيق التنمية الاجتماعية . ولأهمية هذا الموضوع وآثاره السلبية على المجتمع فقد سعت الدراسة الى الكشف عن المعوقات والمشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي الأهلي في العراق والتي تقف حائلاً في سبيل مساهمته بشكل فاعل في عملية التنمية الاجتماعية . وقد اعتمدت الدراسة على استمارة استبيان أتسمت بصدق وثبات عاليين تم تطبيقها بأسلوب الحصر الشامل للمجتمع المدروس البالغ (٧٢٥) تدريسي وتدريسية هم مجموع الاساتذة العاملين في الجامعات الأهلية بمنطقة الفرات الأوسط . وقد كشفت الدراسة عن :

ان التعليم الجامعي الأهلي في العراق يعاني من مشكلات جمة تتمثل بنقص الكادر التدريسي وعدم الاستقرار في سياسة قبول الطلبة ، ونقص الأبنية والقاعات الدراسية والمختبرات العلمية والمكتبات وغيرها من المستلزمات الضرورية . وكشفت الدراسة ان التعليم الجامعي الأهلي يتصف بصفة عدم التخطيط الجيد في رسم سياساته التعليمية وانعدام التنسيق بين مخرجاته ومتطلبات سوق لعمل ، مما أسهم في اضعاف مساهمته في عملية التمية الاجتماعية في الوقت الحاضر . وأظهرت الدراسة ان التعليم الأهلي في العراق يعاني من ضعف الامكانيات المادية المتاحة له وضعف الموازنات المالية في معظم الجامعات الأهلية ، الأمر الذي أنعكس سلباً على أدائها العلمي وجودة ونوعية مخرجاتها التعليمية . وان ظروف الحروب والاحتلال وانعدام الأمن وما أفرزته من أزمات اجتماعية واقتصادية على واقع التعليم الجامعي الأهلي في العراق قد أسهمت في تدمير البنية التحتية لهذا القطاع وتقويض مسيرة الحركة العلمية فيه وتراجع مساهمته في عملية التنمية الاجتماعية . أوصت الدراسة ان تتولى الجهات المسؤولة : وضع خطة شاملة لمعالجة أوضاع التعليم الجامعي الأهلي للنهوض بواقعه العلمي والتربوي بما يتناسب مع حركة التطورات والتغيرات السريعة في شتى التخصصات العلمية ووفقاً لحاجات التنمية الفعلية ومتطلباتها الآنية والمستقبلية ، وتطبيق معايير الجودة العالمية ومعايير الاعتماد الاكاديمي في طريقة عمل الجامعات الأهلية وأنشطتها وبرامجها العلمية المختلفة .

العمل على دعم الجامعات والكليات الأهلية وسد احتياجاتها من نقص في الكوادر التدريسية والبنية التحتية كالأبنية والقاعات الدراسية والمختبرات والمكتبات ، والعمل على تطوير المناهج الدراسية بشكل مستمر وربطها بواقع المجتمع بما يؤمن الموائمة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل لما لذلك من أثر كبير في تفعيل دورها في عملية التنمية الاجتماعية .

الكلمات المفتاحية : التعليم الجامعي ، التعليم الجامعي الأهلي ، التنمية الاجتماعية ، العراق .

المقدمة:

يُقاس مدى التقدم الحضاري والاجتماعي في أي مجتمع ما بجودة التعليم الجامعي فيه وكفاءته وقدراته النوعية، إذ يعد التعليم الجامعي بشكل عام المدخل الأساسي لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة . فالتعليم الجامعي هو الأداة الرئيسية لخلق الكوادر البشرية الكفوءة التي تعد حجر الزاوية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ويعد التعليم الجامعي الأهلي في العراق أحد أدوات تنفيذ هذه المنهجية بصيغة مكملة لدور الجامعات الحكومية في مهمة إعداد الطاقات البشرية وتوظيفها في مسيرة التنمية التي هو بأمس اليها في مثل هذه الظروف.

وتواجه عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق اليوم أزمات وعقبات شتى . فقد خلفت سنوات الحروب والحصار الاقتصادي وما تلاها من احتلال أجنبي تداعيات كارثية في شتى مناحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أسهمت في تدمير البنية التحتية في البلاد ، وتعطيل مشرعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وارتفاع مستويات البطالة والفقر بشكل ليس له مثيل مما أفرز واقعاً اجتماعياً مأساوياً لغالبية شرائح وفئات المجتمع العراقي . لقد تعرضت مؤسسات التعليم العالي كغيرها من مؤسسات الدولة الى تدمير ونهب وتخريب معظم منشآتها اثناء الأحداث التي رافقت الغزو الاجنبي للبلاد عام ٢٠٠٣ ، فضلاً عن هجرة الكفاءات والكوادر العلمية فيها ، ولم يكن قطاع التعليم العالي الأهلي بمنأى عن القطاعات التي طالتها يد العبث والنهب والتخريب . الأمر الذي أفضى الى تراجع مسيرة التنمية في ذلك القطاع الحيوي والتي تعد أحد أبرز المشكلات الاجتماعية التي تواجه مجتمعنا المعاصر.

ولأهمية وخطورة هذا الموضوع وتأثيراته السلبية على واقع التنمية الاجتماعية فقد سعت هذه الدراسة الى التعرف على واقع التعليم الجامعي الأهلي في العراق والمشكلات التي يعاني منها ، وتأثيراتها السلبية على واقع التنمية الاجتماعية من خلال الدراسة الميدانية لـــ (٧٢٥) تدريسي وتدريسية يمثلون المجموع الكلي للتدريسيين العاملين في الجامعات الأهلية في منطقة الفرات الأوسط . ويأمل الباحثان ان تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم الحلول والمعالجات المناسبة لتلك المشكلات .

"في تحديد المفاهيم"

أولاً : التعليم :

التعليم اصطلاحاً كما في معجم علم الاجتماع هو ما يطرأ سلوك الكائن الحي من تغيير وتعديل يرجع الى الخبرة والممارسة أو الى العلاقة المتبادلة بينه وبين العالم الخارجي بصفة أساسية .[١] كما تعرفه " موسوعة المعارف التربوية " على انه ترتيب و تنظيم للمعلومات لإنتاج التعلم ، ويتطلب ذلك انتقال المعرفة من مصدر إلى مستقبل ، و تسمى هذه العملية بالاتصال . و نتيجة لأن التعليم المؤثر يعتمد على مواقف و معرفة متجددة ، فان الحصول على تعليم فعال يستوجب تحقيق عملية اتصال فعالة بين أطراف العملية التعليمية و يمكن أن تكون الوسائل التعليمية و التكنولوجية من العوامل المهمة في زيادة فعالية عملية الاتصال.[٢]

ويعّرف التعليم أنه العملية التي تتم من خلالها نقل المعلومات أو توضيحها من المعلم وجعلها في متناول المتعلم ليكتسبها بالتحصيل بما يتناسب مع خبراته واستعداداته بحيث تضيف الى المتعلم المعرفة الحية والخبرات .[٣] فالتعليم هو جملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعلم .[٤] كما يعرف التعليم ايضاً أنه مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب التي يتم من خلالها تنمية المعلومات والمهارات والاتجاهات عند الفرد أو مجموعة الأفراد سواء أكان بشكل مقصود أو غير مقصود بواسطة الفرد نفسه أو غيره .[٥]

اما التعريف الاجرائي للتعليم فهو تنمية المواهب والقدرات لدى الأفراد من خلال نقل الثقافة والمعلومات والخبرات بواسطة المعلم وإعطائها للمتعلم بصورة واضحة تواكب الحياة العصرية وتسهم في عملية التنمية الاجتماعية للمجتمع .

ثانياً : التعليم الأهلي :

إن فكرة التعليم الأهلي أو الخاص في نظر المربين فكرة سليمة وقطاع تعليمي هام تتطلبها نهضة البلاد الثقافية وهو لا يتميز بطابع خاص يمكن اعتباره جانباً مستقلاً وفي معزل عن التعليم الرسمي في الرسالة والهدف فهناك العديد من الإفراد في المجتمع ممن لم يتسنَ لهم الفرصة في التعليم فمثل هؤلاء الأفراد لا ملجأ لهم سوى التعليم الأهلي ، ويرى الكثير من المختصين أن رفع المستوى التعليمي في أي مجتمع مرهون بتشجيع التعليم الأهلي والخاص.(٦) والتعليم الاهلي هو كل منشأة غير حكومية تقوم باي نوع من أنواع التعليم العام والخاص قبل مرحلة التعليم العالي.(٧) وفي السنوات الأخيرة مع تشجيع الدولة للقطاع الأهلي أصبح مفهوم التعليم الأهلي هو(كل منشأة غير حكومية تقوم بأي نوع من أنواع التعليم الجامعي أو العام أو الخاص أو الفني).(٨) ويعرف التعليم الأهلي أنه العقد الذي يبرمه الآباء لتثقيف أبنائهم مع معاهد التعليم الاهلي.(٩) وعرف ايضاً أنه عقد تلتزم بموجبه الجهة التعليمية بأن تعلم طالب التعليم علماً أو أدبا أو فناً مقابل أجر متفق عليه.(١٠)

والتعليم الأهلي رافد لجهود الدولة وتطلعاتها، ويختلف التعليم الأهلي في نظمه الإدارية والمالية عن التعليم الحكومي إلى حد ما ، فأموره أكثر تيسيراً وأقل تعقيداً، كما أن تعامله في التطوير والتجديد يتم على المستوى الجزئي أو الصغير " Micro " ، لذا فإن توقعات التطوير والتجديد في هذا النوع من التعليم تكون أيسر تحقيقاً وأقصر زمناً ، فاتخاذ القرار لا يتطلب سلسلة من الإجراءات كما يتطلبها العمل داخل المؤسسات الحكومية.(١١)

أما التعريف الاجرائي للتعليم الأهلي فهو التعليم الذي تقوم بإنشائه جهة خاصة مقابل أجور معينة تفرض على الطالب المنظم الى هذا النوع من التعليم وله الأهداف نفسها التي يسعى إليها التعليم العام وتشرف عليه جهة رسمية مثله مثل التعليم العام ويؤدي دوراً في عملية التنمية الاجتماعية .

ثالثاً : التعليم الجامعي :

يقصد بالتعليم الجامعي هو ذلك النمط من التعليم الذي يعقب ويكمل التعليم الابتدائي والثانوي ويحتل موقعاً بارزاً في قمة نظام التعليم بصورة عامة.(١٢) ويعرف التعليم الجامعي بأنه الامتداد المتخصص للتعليم العام ، بأنه مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم ، وسداً لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف التنمية وغاياتها النبيلة. (١٣) ويعرف التعليم الجامعي أنه مرحلة عليا من التعليم تدرس في الجامعات ، أو في الجامعات الحرفية (كليات أهلية ، كليات الفنون العقلية ، وكليات تقنية ... إلخ) أو في أي مؤسسة جامعية أخرى تمنح شهادة جامعية . ويختلف التعليم العالي عن التعليم المدرسي ، إذْ يدرس الطالب في التعليم العالي مجالاً متخصصاً يؤهله للعمل في أحد ميادين العمل بعد أن ينال أحدى الشهادات في تخصص معين أثناء دراسته الجامعية.(١٤) كما يعرف التعليم الجامعي أنه المرحلة التي يتلقى فيها الطلبة تعليمهم العالي في الكليات المختلفة ، وتتراوح الدراسة فيها بين (٤-٦) سنوات دراسية وتشمل سنوات العمر من ١٨ سنة فما فوق يزاد على ذلك الدراسات العليا التي تعد طلبتها لنيل شهادة الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه ، والى جانب ذلك توجد معاهد تقنية تعد طلبتها للمهن المختلفة مدة الدراسة فيها سنتان دراسيتان بعد المرحلة الإعدادية.(١٥) ويعرف التعليم

الجامعي ايضاً بأنه التعليم الذي يلي التعليم الثانوي ويهدف الى إعداد الشباب إعداداً علمياً وتربوياً وتزويدهم بالمهارات العلمية والذهنية خلال مدة دراسية محددة ومنحهم الشهادة الجامعية الأولية .[١٦]

أما التعريف الاجرائي للتعليم الجامعي فهو مرحلة دراسية يمكن خلالها الحصول على درجة علمية مثل (بكالوريوس- ماجستير- دبلوم عالي – دكتوراه) في الجامعات الحكومية أو الأهلية يستطيع بعدها الطالب المتخرج العمل بكفاءة في مجال تخصصه والمساهمة بشكل فاعل في إحداث عملية التنمية الاجتماعية .

رابعاً : الجامعة :

يستعمل مصطلح الجامعة في اللغة العربية للدلالة على الرابطة أو الرباط الذي يوحد الاشخاص أو الجماعات ، وان أصل كلمة جامعة هو الفعل (جَمَعَ) بمعنى ألف المتفرق أو وحده .[١٧] كما أن الجامعة تشغل حيزاً كبيراً في هيكل المجتمع المعاصر بما تمثله من مواطن أساسية للعلم والفكر و مراكز الثقافة والمثقفين ، أذ تتلاقح فيها الأفكار و تعقد المناظرات وتصهر الآراء والطروحات وتنتعش فيها الحوارات وتنجز البحوث والدراسات وتشذب القيم والأخلاقيات و تتسامى المبادئ والقيم .[١٨] وتعرف الجامعة بأنها مؤسسة للتعليم العالي والأبحاث ، وتمنح شهادات أو إجازات أكاديمية لخريجيها ، وهي توفر دراسة من المستوى الثالث والرابع (كاستكمال للدراسة الابتدائية والثانوية .[١٩]

كما تعرف الجامعة بأنها مؤسسة تعليمية يلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم الثانوية ، والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي .[٢٠] وهناك من يعّرفها أنها (السلطة العليا التي تحتوي جميع انواع المعرفة والعلوم الحقيقية والبحث والاكتشاف والتجربة والتأمل والمبادئ التي توجه لصالح الناس .[٢١] وتعرف ايضاً بأنها المصانع التي تنتج الاجيال الحديثة والاماكن التي تتم فيها صناعة المستقبل وتعد ايضاً قمة الابداع لأي بلد.[٢٢] وتعرف الجامعة كذلك بانها مؤسسة للتعليم العالي يمكن ان يلتحق بها من أتم دراسته الثانوية لأنها تقدم برامج تعليمية وتدريسية لمدة أربع سنوات ، وأحياناً ما تستمر لست سنوات . فهي حلقة من حلقات العلم والتعليم تجمع الاساتذة وطلابهم ، ولعل أهم توضيح لهذه الكلمة نجده عندما نرجع كلمة (جامعة) الى اللغة الانكليزية واللغات الأوربية فهي تعني أصلاً تجمع الأساتذة .[٢٣]

أما التعريف الاجرائي للجامعة فهي مؤسسة تعليمية حكومية أو أهلية وتضم مجموعة من الأساتذة المتخصصين ومجموعة من الطلاب الذين يريدون الحصول على درجة علمية في إحدى التخصصات العلمية بما يؤهلهم مستقبلاً للعمل والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية .

خامساً : التنمية :

يشير مصطلح التنمية لغوياً الى عملية " النماء" أي الازدياد التدريجي ، يقال " نما المال " و" نما الزرع نمواً " أي تراكم وكثر، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.[٢٤] وهنالك من يقول إن التنمية هي عبارة عن عملية تستند الى الاستقلال الجديد للموارد بقصد اقامة مجتمع حديث.[٢٥] وأما التنمية كما يراها سعد طه علام بانها " مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة التداخل الإرادي المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء

والنمو.[٢٦] وتعرف التنمية ايضاً بأنها توسيع حاسم في كل مجالات القدرات الانسانية والنشاط الانساني كالمجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية .[٢٧]

وقد عرف خبراء الأمم المتحدة التنمية بأنها عملية التقدم المستمر في المستوى المعيشي والرفاهية للسكان.[٢٨] اما يوسف الصائغ فيعبر في هذا المجال أيضاً عن وجهة نظره في التنمية إذ يرى ان التنمية ليست عملية رفع المستويات الاقتصادية والتنموية فحسب ، وانما هي بمثابة تأمين الاستفادة من مجموع السكان وتحقيق اهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة.[٢٩] وهناك من يعرف التنمية بأنها عملية تغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع تسعى أساساً لرفع مستوى السكان في جوانبه كافة ، أي إن التنمية يقصد بها الارتقاء الحقيقي بالمواطن بما يعنيه من زيادة في دخله مصحوبة بتطوير ايجابي في سلوكياته ومفاهيمه وتصرفاته .[٣٠] وبناءً على ما تقدم يمكننا **أن نعرف التنمية اجرائياً** بأنها العملية التي يتم من خلالها إحداث تغييرات جذرية في المجتمع من خلال مشاريع تنموية تشترك فيها مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية بهدف الى الانتقال من مستوى غير مرغوب فيه الى مستوى مرغوب فيه من خلال النمو والتقدم والرفاهية للفرد والمجتمع .

سادساً : التنمية الاجتماعية :

تعّرف التنمية الاجتماعية من المنظور الاقتصادي بأنها تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة الديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي ، مع تغيير هياكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد في الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي يقابله انخفاض في الأنشطة التقليدية ، ويعنى ذلك تغيير البيئة الاقتصادية وذلك بالتحول إلى اقتصاد الصناعة وهكذا.[٣١] وتعّرف التنمية الاجتماعية أنها أسلوب للتغيير الاجتماعي المخطط في المجتمعات المحلية يضع فيها القائمون عليها نصب أعينهم الأهداف التي يسعون الى تحقيقها بوصفها عملية شاملة ومتكاملة تتضمن تغيرات بنائية في المجتمع نفسه أكثر من اهتمامها باستثارة النمو الاقتصادي فقط .[٣٢] ويرى الماركسيون التقليديون في التنمية الاجتماعية بأنها عملية تغيير اجتماعي موجه ، تهدف الى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة وترى ان هذا التغيير لا يتم إلا عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم وتقيم بناءً جديداً تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة .[٣٣] ويربط بوسكوف(Boskoff) بين مفاهيم التنمية الاجتماعية والتقدم والتطور وكيف انه توصل الى التغير الاجتماعي(Social Change) إذ يقصد بالتغير الاجتماعي : أنواع التطورات التي تحدث تأثيراً في النظام الاجتماعي ، أي التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه خلال حقبة زمنية معينة . والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكاناتهم وأدوارهم في التنظيمات الاجتماعية المختلفة التي ينتمون اليها.[٣٤]

أما التعريف الاجرائي للتنمية الاجتماعية فهي مجموعة من التفاعلات بين أنساق ونظم المجتمع المختلفة بهدف إحداث التغير الاجتماعي المنشود تؤدي فيه الجامعات الرسمية أو الاهلية دوراً كبيراً سعياً منها الى تطوير المجتمع بكافة جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

مشكلة الدراسة :

يعد التعليم قوة اجتماعية باعتباره أهم الوسائل التي يمكن لأي مجتمع من إحداث التغير السريع والمنشود ، والتعليم الجامعي الحكومي بشكل عام والتعليم الجامعي الأهلي بشكل خاص له أهميته الخاصة باعتباره المسؤول الأساسي على إعداد الشباب وتهيئتهم للحياة وسوق العمل وهذا بدوره يسهم في تحقيق عملية التنمية الاجتماعية . وقد أحتل التعليم العالي مؤخراً بسبب التطور الذي حدث في العالم قمة هرم الأولويات الوطنية في الدول المتطورة اقتصادياً ومن هي في طور التقدم وقد تشكلت هيكلية التعليم العالي في العراق ورسالته وفلسفته واستراتيجياته لحقبة تاريخية كانت لها مقوماتها وظروفها . وعلى الرغم من إسهام مؤسسات التعليم العالي في رفد حركة التعليم العالي ألا أن هذه المؤسسات قاصرة عن مواجهة التحديات الوطنية والدولية مثل أعداد المختصين المهرة القادرين على خلق فرص العمل الذاتي ولايزال إسهام البحث العلمي محدوداً في عملية التنمية الاجتماعية و التطوير المجتمعي . لقد شهد قطاع التعليم بشكل عام في العراق تحديات جمة نتيجة للظروف والاحداث التي مر بها خلال العقود الماضية بدأ بالحرب العراقية الايرانية التي امتدت ما بين الاعوام (١٩٨٠-١٩٨٨) والحصار الاقتصادي والعلمي الذي فرض على العراق اذبان حقبة التسعينيات من القرن المنصرم وانتهاءً بالاحتلال الامريكي الغاشم للعراق في نيسان من عام ٢٠٠٣ ، وما أفرزه من أزمات شتى في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ففي عام ٢٠٠٣ تشير الإحصائيات الى أنَّ نسبة الأمية قد ارتفعت خاصة بين الأعمار (١٥-٢٥) بحدود ٦٥%، وبنسبة أكثر من الأعمار(٢٥-٣٤) وتتراوح نسبة النساء اللواتي لم يكملن الدراسة الابتدائية في المدن العراقية من عمر(١٥-٢٤) بحدود ٣٨% ، أما عام ٢٠٠٧ فقد شهد العراق انخفاضاً في عدد الطلبة الملتحقين بالعمر التعليمي بنسبة ٥٨% موازنة بالسكان في ذلك العمر (٦-٢٣) سنة ، وارتفاع معدلات التسرب في التعليم الابتدائي وبمعدل (٨%) وفي التعليم الثانوي بلغت النسبة (٩%) مما أدى الى تفشي الأمية لتصل إلى ٢٨% من إجمالي السكان بعمر ١٠ سنوات فأكثر ، لقد اثر عامل الأمية في خفض مؤشر التنمية في العراق ، مما جعل العراق ضمن الدول (متوسطة المؤشر).[٣٥] ناهيك عن تدهور نوعية التعليم وزيادة الفجوة بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالدراسة ، وعدم كفاية البنية التحتية ، وتراجع الانفاق العام واولوية التعليم في السياسات الحكومية ، إذ بقيت نسبة الانفاق على قطاع التعليم العام منخفضة حتى عام ٢٠٠٣ ولم تزد عن (١%) من مجمل الانفاق العام ، ثم ارتفعت قليلاً الى (٢.٦%) عام ٢٠٠٦ .[٣٦] ولم يكن قطاع التعليم العالي بمنأى عن هذه التأثيرات السلبية المدمرة فقد أدى فقدان الأمن واحداث العنف والفوضى التي عمت كل مرافق الحياة بعد الغزو الامريكي الى تدمير البنى التحتية لهذا القطاع ، اذ تعرضت مؤسسات التعليم العالي في العراق الى تدمير وتخريب أبنيتها وسرقة ونهب محتوياتها واثاثها كالمختبرات العلمية والمكتبات الجامعية . فضلاً عن نقص الكوادر التدريسية وهجرة العقول الكفاءات العلمية بسبب التهديدات الأمنية التي تتعرض اليها بشكل مستمر. لقد فرضت الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق وتزايد الطلب على التعليم نتيجة للزيادة السكانية الحاصلة وتزايد اعداد الطلبة المقبولين سنوياً في الجامعات الى

ايجاد نمط من التعليم الموازي للتعليم الجامعي الرسمي ليأخذ على عاتقه المساهمة في عملية رفد مؤسسات الدولة بالكوادر والملاكات البشرية المؤهلة ، ولإيجاد تخصصات علمية مكملة للتخصصات الموجودة في الجامعات الحكومية وزيادة المنافسة العلمية بينها . وقد حدد قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ أسس استحداث تلك الجامعات وآلية العمل فيها وطبيعة المهام والواجبات المناطة بها .[٣٧]

وعلى الرغم من ذلك كله إلا ان واقع الحال يعكس صورة مغايرة لذلك ، إذ لازالت نسبة مساهمة التعليم الجامعي الأهلي متدنية جداً قياساً الى التعليم الحكومي . فقد بلغت تلك النسبة (٧.٢%) في العام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩ من اجمالي التعليم العالي في العراق ، وبقيت هذه النسبة عند (٧.١%) في العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و(٧.٧%) في العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، ويتركز نحو (٥٠%) من تلك الجامعات في العاصمة بغداد . في حين تفصح الأرقام عن نسب مرتفعة لمساهمة التعليم الجامعي الحكومي الذي بلغت نسبة مساهمته (٩٢.٩%) و(٩٢.٣%) للأعوام الدراسية نفسها.[٣٨] وربما يعود السبب في ذلك الى ان الاستثمار في قطاع التعليم ليس من الاستثمارات ذات الربح السريع ، كما انها تحتاج الى رأس مال كبير لتغطية نفقاتها .

ان العراق اليوم هو بأمس الحاجة لاستثمار جميع طاقاته البشرية لتجاوز أزماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولا سبيل له في ذلك إلا بخلق منظومة تعليمية متطورة تواكب متطلبات العصر وتفي بحاجاته الآنية والمستقبلية . ويعد التعليم الجامعي الأهلي أحد أهم القنوات التي بوسعها العمل على الاستثمار في العنصر البشري ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع فيما لو توفرت له الإمكانيات والدعم اللازم لبلوغ هذا الهدف .

ثانياً: أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في ما يأتي :

١- **الأهمية النظرية** : تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في اثراء المكتبة العراقية والعربية بالبحوث والدراسات المرتبطة بموضوعة التنمية الاجتماعية في العراق ، وذلك لندرة الدراسات العراقية التي تناولت هذه العلاقة كونها تركز على جمع المعلومات والبيانات عن التعليم الجامعي الأهلي وافاق تطوره ، لما يمثله التعليم الجامعي الأهلي بوصفه رافداً مهماً لتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تخريج الكوادر البشرية المتخصصة التي يحتاجها المجتمع لغرض النهوض بواقع التنمية .

٢- **الأهمية التطبيقية** : تكمن الأهمية التطبيقية الدراسة في التوصل لنتائج قد تكون مفيدة في مجال تطوير الجامعات الأهلية كونها تمثل نقطة انطلاق هامة وفعالة في تنمية مجتمعاتها تبعاً للدور والاختصاصات المسندة اليها ، ذلك ان هذه الدراسة قد تضمنت ابعاداً ادارية وتنظيمية واجتماعية ونتائج وتوصيات تمثل قاعدة بيانات مهمة من خلال ما توفره من بيانات ومعلومات للقائمين على اصلاح التعليم العالي بشقيه الأهلي والحكومي ، والتعرف على طبيعة المشكلات والتحديات التي تعترض عمل تلك الجامعات ، والوقوف على متطلبات نهوضها والعمل على تذليل تلك المشكلات والصعوبات بما يمكنها من القيام بدورها في النهوض بواقع المجتمع وتحقيق أهداف التنمية الشاملة .

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المترابطة وهي :

١- التعرف على واقع التعليم الجامعي الأهلي والتنمية الاجتماعية في العراق .
٢- التعرف على مشكلات التعليم الجامعي الأهلي والتنمية الاجتماعية في العراق
٣- التعرف على دور التعليم الجامعي الأهلي في التنمية الاجتماعية في العراق.

التعليم الجامعي الأهلي والتنمية الاجتماعية في العراق

أولاً : نبذة عن التطور التاريخي للتعليم العالي في العراق :

نشأت الجامعات لأول مرة في التأريخ في وادي الرافدين ووادي النيل وذلك بأنشاء جامعة طيبة ثم جامعة الاسكندرية حتى الفتح أذ أنشئت جامعة أنطاكية وجامعة حران في سوريا . وفي العصر الحديث يعود تأريخ التعليم في العراق الى بداية القرن العشرين فقد تأسست كلية الحقوق عام ١٩٠٨ وتبعتها دار المعلمين العالية (كلية التربية حالياً) عام ١٩٢٣ ثم كلية الطب ١٩٢٧ وكلية الصيدلة عام١٩٣٦ ، ثم تلتها كلية الهندسة عام ١٩٤٢ وكلية الشريعة والبنات عام١٩٤٦ وكلية التجارة (الادارة والاقتصاد حالياً) عام ١٩٤٧وكلية الآداب ١٩٤٩ وكلية العلوم١٩٤٩و كلية الزراعة ١٩٥٢عام وكلية طب الاسنان عام ١٩٥٣والطب البيطري عام ١٩٥٥ والتربية الرياضية عام ١٩٥٥ . وفي عام ١٩٥٦ أسست جامعة بغداد التي تعتبر من المؤسسات العلمية الرائدة في المجتمع العراقي حيث انطلقت منها الملاكات التدريسية والفنية والادارية لمؤسسات المجتمع المختلفة والجامعات الاخرى التي تأسست فيما بعد ، وفي عام١٩٦١ تأسست أكاديمية الفنون وفي عام١٩٦٢ تأسست كلية التمريض.[٣٩] وفي عام١٩٦٣ أسست جامعة المستنصرية التي تضم (٦) كليات هي (الآداب- التربية - العلوم- الهندسة - الادارة و الاقتصاد- الطب) وبعد ذلك تم تأسيس في عام١٩٦٧جامعة البصرة التي تضم (٩) كليات (الطب ، الهندسة ، الادارة والاقتصاد ، العلوم ، الآداب ، القانون ، التربية ، التربية الرياضية ، الزراعة) و في العام نفسه أي (١٩٦٧) أسست جامعة الموصل التي تضم (١١) كلية (الطب ، الهندسة ، العلوم ، التربية الرياضية ، الزراعة والغابات ، الآداب ، الادارة والاقتصاد ، التربية ، الطب البيطري ، طب الاسنان ، القانون) و في عام ١٩٦٨ تأسست جامعة صلاح الدين في أربيل التي تضم (٧) كليات (العلوم ، الهندسة ، الآداب ، التربية ، الادارة والاقتصاد ، الطب ، القانون) وفي عام١٩٧٥ تأسست الجامعة التكنولوجية ، وكلية وفي عام١٩٨٧ تأسست جامعة الانبار التي تضم (٤) كليات (التربية – الهندسة – التربية للبنات - العلوم) وفي نفس العام أي (١٩٨٧) تأسست جامعة القادسية التي تضم (٣) كليات (الآداب- الادارة والاقتصاد- التربية) وكذلك في نفس العام (١٩٨٧) تأسست جامعة تكريت التي تضم (٣) كليات (التربية للبنات – الطب - الهندسة) وأيضاً في نفس العام (١٩٨٧) تأسست جامعة الكوفة التي تضم (٧) كليات (التربية للبنات – الطب – الهندسة – العلوم – الفقه –القانون - الفنون الجميلة) وفي العام الدراسي ١٩٩١/١٩٩٠ تأسست جامعة بابل و الجامعة الاسلامية في بغداد لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي الذي يشهده العراق حالياً.[٤٠]

اما التعليم الجامعي الأهلي فترجع بداياته الى عام ١٩٦٣ عندما افتتحت في بغداد أول جامعة أهلية سميت حينها بالكلية الجامعة ، عرفت بعد ذلك في العام ١٩٦٨ بالجامعة المستنصرية . ثم تم الغائها بموجب

قرار مجانية التعليم بكافة مراحله في العراق وقد تم تحويلها الى جامعة حكومية تعرف حالياً بالجامعة المستنصرية نسبة الى المدرسة المستنصرية التي انشأها العباسيون في بغداد . ونظراً لتزايد اعداد السكان وتطور الحركة العلمية في البلاد وحاجة الدولة الى توفير المزيد من الملاكات العلمية وصعوبة التوسع في هذا المجال من جانب الجهات الحكومية ، فقد انشأت في بادئ الأمر ثلاث كليات اهلية هي (كلية المنصور ، وكلية التراث ، وكلية الرافدين) في عام ١٩٨٨ وفي بداية العام الدراسي ١٩٨٨-١٩٨٩ . وقد شرعت الحكومة بعد ذلك قانون الجامعات والكليات الأهلية المرقم (١٣) عام ١٩٩٦ والذي عُدل بالقانون (٥٧) لسنة ٢٠٠٠ الذي تضمن شروط استحداث تلك الجامعات وضوابط العمل فيها من جميع النواحي العلمية والادارية . بعد ذلك توالت استحداث الجامعات والكليات الاهلية حيث افتتحت في العام ١٩٩٠ كلية المأمون الجامعة برعاية نقابة المعلمين ، وكلية شط العرب في محافظة البصرة برعاية اتحاد الحقوقيين فيها . كما قامت جمعية الآداب الاسلامية في الأنبار بافتتاح كلية المعارف الجامعة هناك . بعد ذلك قامت نقابة المحاسبين والمدققين بالتعاون مع جمعية الاقتصاديين بفتح كلية الحدباء الجامعة في الموصل عام ١٩٩٣ . كما قامت ايضاً جمعية الاقتصاديين العراقيين بافتتاح كلية بغداد للعلوم الاقتصادية عام ١٩٩٦ . اضافة الى افتتاح كلية اليرموك الجامعة بمبادرة من اتحاد الادباء والكتاب العراقيين في العام نفسه . كما قامت نقابة الصيادلة في العراق بتأسيس كلية بغداد للصيدلة وذلك عام ٢٠٠٠.[٤١] وفي عام ٢٠٠٤ قامت مؤسسة الصادق فرع لوس انجلس بالولايات المتحدة الامريكية بافتتاح ثلاث جامعات هي جامعة أهل البيت والكلية الاسلامية الجامعة وكلية دجلة الجامعة . وشهد عام ٢٠٠٥ افتتاح ثلاث كليات أخرى هي كلية الشيخ محمد الكسنزان التابعة للمركز العالمي للتصوف والدراسات الروحية ، وكلية مدينة العلم الجامعة بأشراف مجموعة من الاساتذة ، وكلية الدراسات الانسانية في الجامعة المفتوحة . كما شهد عام ٢٠٠٦ افتتاح كلية الشيخ الطوسي الجامعة في مدينة النجف .[٤٢]

ثانياً : مشكلات التعليم الجامعي الأهلي في العراق

يواجه التعليم الجامعي الأهلي بشكل خاص عدة مشكلات تعيق حركة نموه وتطور ومدى مساهمته في رفد المسيرة العلمية والتنموية في البلاد ، ويقف في المقدمة منها :

١- معايير توزيع الطلبة : تعاني الجامعات والكليات الأهلية من انخفاض أعداد الطلبة المقبولين فيها كل عام بسبب ضعف التنسيق المسبق عند وضع خطة القبول في الجامعات الحكومية ، وعدم تحديد اهداف كمية التعليم الجامعي الأهلي ونوعيته مما يتسبب في انخفاض اعداد الطلبة المقبولين فيها كل عام . وهذا يؤدي الى ارتفاع نسبة الفاقد البشري الذي يؤثر بشكل سلبي على خطط تلك الجامعات وميزانياتها السنوية المحددة ، وعدم استغلال الامكانيات الموجودة في الجامعات الأهلية للمساهمة في رفد العملية التعليمية والتربوية ، وبالتالي عدم تحقيق اهدافها المادية والتعليمية المحددة في الخطة السنوية مما يسهم بشكل كبير في ارتفاع أجور الدراسة في تلك الجامعات والكليات لتغطية نفقاتها التشغيلية .[٤٣] وفي ذات الوقت فأن ذلك سوف يلقي على عاتق التعليم الجامعي الحكومي عِبْئاً ثقيلاً يفرض عليه وبدون الأخذ بنظر الاعتبار مقدار إمكاناته الأمر الذي قد يضعف الى حد كبير حريته في الحركة وفي أداء مهامه على نحو صحيح . فانفتاح القبول يولد ضغطاً مستمراً على الطاقة

الاستيعابية للتعليم الجامعي الحكومي ويمعن في تشتيت موارده التي لا تكفي للإنفاق على أعداد كبيرة من المقبولين ، الأمر الذي يؤدي لامحالة الى تدني المستويات العلمية في التعليم الجامعي بصورة عامة .[٤٤]

٢- **نقص الكادر التدريسي :** بعض الجامعات الاهلية تعاني بشكل ملحوظ من قلة أو عدم وجود الكوادر العلمية لتدريس بعض المواد الدراسية ، وهذا يرجع بدوره إلى أمرين، الأول : تأثير انخفاض الميزانيات المخصصة للإرساليات والبعثات العلمية التي تدرس هذه الاختصاصات ، فمع تقلصها ظهرت الحاجة الماسة لها . والثاني هو العوامل المادية الجاذبة كالامتيازات والحوافز والمكافآت المالية الممنوحة لأقرانهم من الاساتذة في الدول العربية المجاورة ، لاسيما ذوي التخصصات العلمية والإدارية والتخصصات الهندسية والمحاسبية التي تشكل مطلباً مهماً لبعض الاقسام العلمية في الجامعات الأهلية . اذ اضطرت بعض الاقسام العلمية في تلك الجامعات الى غلق أبوابها نتيجة لعدم توفر الملاكات التدريسية من حملة المراتب العلمية المتقدمة التي تنص عليها تعليمات وضوابط وزارة التعليم العالي .[٤٥]

٣- **نقص الأبنية والقاعات الدراسية :** تعاني معظم الجامعات والكليات الاهلية من نقص كبير في الأبنية والقاعات الدراسية والمنشآت الإدارية الملحقة بها ، كونها لم تصمم كبنايات جامعية تتلائم مع التطورات الكمية والنوعية التي حصلت في تلك الكليات . فضلاً عن ان قدراتها الاستيعابية لا تتناسب مع الأعداد المتصاعدة من الطلبة .

٤- **نقص المختبرات والمعدّات الملحقة بها :** تعرضت الجامعات والكليات الاهلية أسوة بغيرها من مؤسسات الدولة الأخرى الى اضرار كبيرة نتيجة لعمليات التخريب والتدمير والحرق والنهب والسرقة التي رافقت الاحتلال الاجنبي للبلاد . ذلك ان الميزانيات المالية المحدودة لدى تلك الجامعات لا تسمح لها بتعويض وشراء تلك التجهيزات ، فضلاً عن ان تلك الجامعات لم تشمل كنظيراتها من الجامعات الحكومية بعمليات إعادة الاعمار والتخصيصات المالية لتعويض اثاثها وموجوداتها . لذا فقد اضطرت بعض الجامعات الاهلية الى الاعتماد على ما تيسر لها من اموال لغرض اعادة اعمار ما تضرر من ابنيتها ومختبراتها ، الامر الذي شكل عبئاً مالياً كبيراً في ظل ما يتوفر لديها من امكانات مادية محدودة .[٤٦]

ثالثاً : ماهية التنمية الاجتماعية وأهدافها :

١- ماهية التنمية الاجتماعية :

تهتم التنمية الاجتماعية بالفرد والجماعة فهي تعمل على حماية الفرد وتنشئته وتحريره من المشكلات وتعينه على تنمية قدراته وتزويده بالاتجاهات الإيجابية التي تمكنه من المساهمة الفاعلة في شؤون مجتمعه وإشباع حاجاته الأساسية ، المادية والمعنوية والروحية، وهي التي تعين الجماعة والمجتمع على إيجاد علاقة بناءة وخلق ظروف ملائمة لتحسين الأحوال الاجتماعية . ويُعبر عن التنمية الاجتماعية في الإطار الاقتصادي دائماً لمدة طويلة ، مما دفع علماء الاجتماع إلى مناهضة الاتجاه الذي يعبر عن التنمية الاجتماعية في الإطار الاقتصادي وكنتيجة ذلك بدأ العلماء الاجتماعيون في تحليل ظاهرة التفاوت الدولي والوقوف على أسباب تخلف دول العالم الثالث ورسم الاستراتيجيات الملائمة لتنميتها، فعلماء الاقتصاد اهتموا بدراسة التنمية الاقتصادية وأساليبها لكي يتعرفوا على إمكانية التنمية الذاتية، وعلماء الاجتماع سعوا الى تعرف الشخصية الجديدة التي

بدأت هذه الدول في اكتسابها ، ثم تحليل البناء الاجتماعي لهذه الدول ومدى ملائمته لتحقيق تنمية شاملة .[٤٧] ويرى بعضهم أن هناك بوجه عام منظورين لمفهوم التنمية : الأول اقتصادي تقاني يركز على نواحي الاستثمار والإنتاج ، وان تطرق إلى الجوانب الاجتماعية التي تحدد هاتين التاجيتين من النشاط المجتمعي، أما المنظور الأخر فهو في الأساس حضاري واجتماعي وسياسي وان لم يهدر الجانب الاقتصادي، ويرى أن النواحي الاقتصادية هي من الوظائف الاجتماعية المهمة وليست بالضرورة أهمها ، فهي تابع للكيان الحضاري وللبنى الاجتماعية السياسية تتكيف بها أهدافا وفعالية في عملية تاريخية تستهدف ترقية الرفاه الاجتماعي للبشر في مجتمع متخلف بصورة جوهرية وتعُدُّ التنمية الاجتماعية مرتبطة بالأهداف الإنسانية في انصهارها مع القيم الاجتماعية .

٢- أهداف التنمية الاجتماعية :

للتنمية الاجتماعية أهداف عديدة تدور معظمها حول رفع معيشة السكان وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم وتختلف هذه الأهداف من مجتمع لآخر نظراً لاختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . كما تهدف التنمية الانتقال الى مرحلة جديدة وتهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانياته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.[٤٨] ومن الأهداف الأخرى للتنمية الاجتماعية وفقاً لمجالاتها هي : [٤٩]

أولاً: التعليم ويتضمن :

١- محو الأمية .

٢- تعديل وتحسين التعليم .

٣- رفع مستوى التعليم المهني والعام على المستويات جميعها .

٤- توفير الإمكانات والتسهيلات التعليمية والثقافية لقطاعات المجتمع كافة .

ثانياً: العمالة وتتضمن :

١- ضمان حق كل مواطن في إيجاد عمل.

٢- القضاء على البطالة أو على الأقل التقليص من حجمها.

٣- رفع مستويات العمالة في كل من الريف والحضر.

٤- توافر الظروف والإمكانات الملائمة للعمل.

ثالثاً : الرعاية الصحية وتتضمن :

١- النهوض بالمستوى الصحي .

٢- توافر الإمكانات الصحية لسد احتياجات السكان من الجانب الصحي .

رابعاً : الاسكان ، ويجري في ضمن إطاره النهوض بالظروف السكنية والعمل على إنشاء المساكن الاقتصادية لذوي الدخل المحدود.

خامساً: الخدمات الاجتماعية وتتضمن :

١- القضاء على العوامل التي تؤدي الى الجريمة والانحراف .

٢- تهدف التنمية الى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة والتي يصل اليها بزيادة الانتاج الى اقصى حد ممكن ، أي تحقيق الكفاية لكل انسان في المجتمع سواء بجهوده الخاصة ام عن طريق ميزانية الشركات لمن يعجز عن تحقيقه بنفسه وتحقيق الوفرة الاقتصادية الى جانب الرفاهية الاجتماعية والسعادة الروحية .

٣- توسيع فرص الحريات والقدرات الموضوعية للناس من التعليم والصحة والسياسة والاقتصاد والبحوث العلمية.[٥٠]

٤- مساعدة الافراد والجماعات في تلبية احتياجاتهم ومطالبهم المتغيرة حتى يمكنهم القيام بأدوارهم على الوجه الأكمل لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. زيادة على ذلك أنَّ الهدف الذي تسعى إليه التنمية الاجتماعية والغاية التي تقصدها هي خلق الرغبة في التغيير من خلال استشاره عدم الرضا عن الأوضاع القائمة وإيجاد أدوار اجتماعيه جديدة لأفراد المجتمع لتحويله من مجتمع تقليدي يعيش في ظل عادات وتقاليد متخلفة إلى مجتمع متقدم اجتماعيا و ماديا وتعميم فرص التعليم وتحسين نوعيته ودفع الأفراد الى تحسين أوضاعهم الاجتماعية والتعاون والتضامن فيما بينهم للمساهمة جميعا في حل مشكلاتهم المشتركة،وكذلك معالجة المشكلات المترتبة على التنمية الاقتصادية كالهجرة من الريف إلى الحضر التي من شأنها أن تزيد نسبة البطالة. وتهدف التنمية الاجتماعية الى تدعيم القيم والاتجاهات الاجتماعية الإيجابية مثل المثابرة والصبر والتعاون وأداء الواجب . وتدعيم الحياة الأسرية لتزيد قوتها وتماسكها واستقرارها وتعاون أفرادها بين بعضهم بعضاً مع توافر الضمانات الاجتماعية اللازمة لأفرادها .[٥١]

وهذه الأهداف لن تتحقق إلا في ضوء وعي متكامل بأهمية رفع مستوى المواطن ولاسيما الفقراء معيشياً ، وتأمين حصولهم على الخدمات بشكل متساوٍ مع غيرهم من القادرين كخدمات الصحة والتعليم والسكن وتمكينهم من فرص العمل ، وشعورهم بالمواطنة المتساوية ، بذلك يُحفظ حق أفراد المجتمع ، ويمكن ان تتحقق العدالة الاجتماعية بواسطة تمكين أبناء المجتمع من حصولهم على الحقوق كافة والقيام بأداء كل الواجبات نحو الوطن .

ويعاني العراق بوصفه أحد البلدان النامية من غياب واضح لبرامج وخطط التنمية الاجتماعية في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتربوية . فعلى الرغم من الثروات والموارد التي يزخر بها العراق إلا انه لايزال يُصنف ضمن قائمة البلدان الأكثر فقراً في العالم . وهي النتيجة التي أفضت اليها الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي والاحتلال والأزمات الأمنية التي تعصف بالبلاد بين حين وآخر ، وتلكؤ عمليات إعادة الإعمار والفساد المالي والإداري الذي يضرب أطنابه في مختلف مفاصل الدولة والمجتمع . فقد نجم عن ذلك كله تدني مستويات المعيشة لغالبية فئات المجتمع وارتفاع غير مسبوق لمعدلات البطالة والفقر، وأصبحت معاناة المواطن العراقي من عدم توفر أبسط مستلزمات الحياة الضرورية كالماء والكهرباء والخدمات الصحية والتربوية هي من أبرز ملامح غياب التنمية الاجتماعية في العراق . لذا يتوجب على أية حكومة

عراقية مستقبلاً اذا ما أرادت تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية الاهتمام أولاً بقطاع التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص ، وان تجعل هذا الأمر في صدارة سلم أولوياتها للنهوض بالعراق لما للتعليم من دور أساسي في خلق الاجيال المتعلمة التي ستأخذ على عاتقها مهمة البناء وتحقيق التنمية الشاملة وذلك عن طريق زيادة الدعم المالي لقطاع التعليم الجامعي ضمن الموازنة العامة للدولة ، فضلاً عن الاهتمام بالتعليم الجامعي الأهلي بوصفه أحد القنوات المهمة التي يمكنها المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية كونها تشكل رافداً وداعماً للتعليم الجامعي الحكومي في خلق الكوادر المدربة والمؤهلة التي تحتاج اليها جميع قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

رابعاً: التعليم الجامعي الأهلي وتنمية المجتمع :

يعدُّ التعليم الجامعي بشكل عام أحد المقومات الأساسية لمشاريع التنمية في جوانبها المختلفة إذْ تعتمد الدول في دراساتها المسبقة لمشروعات التنمية الشاملة على دراسة الواقع التعليمي ومدى تأثيره في هذه المشروعات سواء كانت في مجال التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التربوية أو غيرها مما يعد فرعاً للتنمية الاساسية وهي التنمية البشرية ، فالإنسان هو الهدف لكل هذه المشروعات فمنه وإليه توجه برامج التنمية المختلفة ، إذْ إنَّ الإنسان هو عنصر العمل الذي تقوم به هذ البرامج . والمقصود بالتنمية البشرية هنا هو تنمية عنصر العمل ضمن العملية الإنتاجية ، وهي لا تختلف في ذلك عن تنمية المصادر المالية ، الطبيعية ، وهي تعني بالفرد داخل المجتمع وبالمؤسسات التي تزوده بالمهارات وبالمعارف اللازمة ليصبح عنصراً فعالاً في المجتمع ابتداءً بالأسرة التي تزود النشئ بالزاد المادي والمعنوي ، ومروراً بالمؤسسات التعليمية التي تلقنه مبادئ الاستدلال المنطقي وتزوده بالمعارف والمهارات الأساسية ومكارم الأخلاق ، وبالمؤسسات الاقتصادية عبر التلمذة والتدريب المستمر التي تجعله يواكب التطورات التقنية الحديثة وينمي انتاجيته باستمرار ، وانتهاءً بالتنظيم الاجتماعي الكفوء الذي من دونه تبقى القوى البشرية مجرد إمكانيات غير مستغلة .[٥٢]

لقد أصبحت الجامعات اليوم أداة من أدوات المجتمع لتحقيق التقدم والتنمية والوسيلة الأساسية لإعداد الانسان الصالح ، ومن هنا تأتي أهمية ربط الجامعة بالمجتمع ، بحيث تكون هناك قنوات اتصال مفتوحة وجسور ثابتة وقوية بين الجامعة وتلك المواقع ليتحقق عبرها ومن خلالها التعاون الذي يحقق التنمية المنشودة ، فرسالة الجامعة رسالة كبيرة ومتشعبة الأهداف وعلى الجامعة ان تعمل على تحقيق التوازن بين الأهداف لدى خريجيها على الرغم من ارتباطها بعضها ببعض ، وفقاً لظروف المجتمع وامكانياته واحتياجاته وذلك تلافياً لحدوث خلل في البناء الاجتماعي ، فالتركيز على هدف التعليم من دون اهتمام الجامعة بجانب البحث العلمي يضعف من قدرة الجامعات على تطوير المجتمع وتنميته ، كما ان الاهتمام بأهداف التعليم من دون العناية بالتربية الروحية والفكرية يؤدي الى تزويد المجتمع بخرجين وعلماء لم يتسلحوا بعد بمقومات الانسان ، لذا على الجامعة ان تضع نصب أعينها على أمور هامة منها تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ، ونشر العلم وإعداد الكفاءات المتخصصة ، والنهوض بالشباب فكراً ووعياً وخلقاً ونشر الثقافة وتنميتها.[٥٣] وان من المسلم به ان التعليم الناجح يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل ، وان التنمية تساهم في نجاح التعليم في الوقت نفسه ، ويُعدُّ التعليم العالي المسؤول الأول عن تحقيق أهداف التنمية في المجتمع ذلك أن التنمية تمثل

عملية التغيير الواعية بأبعادها السياسية والثقافية ، اذ يتضح دور التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي على وجه الخصوص في تحقيق أهداف التنمية وكذلك من الأدوار التي يطالب بها التعليم دراسة أسباب القصور في تحقيق التنمية وإعادة تقييم النظم التعليمية لتحسين نوعية التعليم وكفاءته لمسايرة متطلبات العصر ومواجهة متطلبات التنمية ودراسة الاهدار التربوي بعدّ التعليم عملية استثمار في راس المال البشري .[٥٤]

لقد حددت الاتجاهات الرئيسية للتنمية الاجتماعية في العراق خلال العقود المنصرمة مبدأً أساسياً هو ان الانسان هو الغاية والوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة ، وقد تجسدت تلك الاستراتيجية في خطط التنمية القومية ومشروعاتها التي حقق فيها العراق فيها خطوات ملموسة في مجال التعليم . إلا ان ظروف الحرب والحصار الاقتصادي وانعكاساتها المدمرة على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية قد أفضت الى اعتماد رؤية ومنهجية جديدة تقوم على فسح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية الاجتماعية من خلال فتح باب الاستثمار في مجال التعليم العالي . وقد أصبح التعليم الجامعي الأهلي أحد القنوات الرئيسية لوضع هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ ، إذ أناط قانون الجامعات والكليات الاهلية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مهمة الإشراف والمراقبة لتنفيذ هذه الاستراتيجية بصيغة لا تتعارض مع السياسات المتبعة في الجامعات الرسمية . حيث تضمن ذلك القانون آلية العمل بالنسبة للقطاع الخاص وضوابط الاستحداث للجامعات والكليات الاهلية في أطار فسح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع المهم . واستندت رؤية الدولة وسياستها في تشريع هذا القانون الى مبدأ اساسي يتلخص بأن العلاقة بين التعليم الجامعي الرسمي والتعليم الجامعي الأهلي هي علاقة تكاملية وليست علاقة تنافسية ، حيث يعمل التعليم الجامعي الأهلي على إكمال مهمة التعليم الرسمي في إعداد الكوادر العلمية والوظيفية .[٥٥] وتعد الجامعات الأهلية واحدة من الأنشطة الرئيسية للقطاع الخاص التي تسهم في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال نشاطاتها العلمية والتربوية والهياكل التنظيمية فيها ، ذلك ان الجامعات الأهلية تقع على عاتقها مسؤوليات مهمة في الوقت الحاضر تكمن في إعداد الملاكات العلمية والفنية المؤهلة لقيادة مختلف القطاعات الانتاجية في المجتمع .

ان هذه المهمة الكبيرة تفرض على الجامعات الأهلية مسؤولية كبيرة لأن تكون مؤهلة بالقدر الكافي للقيام بهذه المهمة وهنا يأتي واجب الحكومة والجهات المعنية بهذا الأمر بضرورة دعم هذا القطاع الحيوي لكي يأخذ دوره للمساهمة في بناء الجيل الجديد القادر على مواجهة الأزمات والتحديات التي يمر بها العراق في الوقت الحاضر وانهاء معاناة المواطن العراقي وصولاً الى تحقيق أهداف التنمية الشاملة .

الإجراءات العلمية والمنهجية للدراسة :

مَثلَ نقص البيانات والبحوث عن التعليم الجامعي الأهلي والتنمية في العراق واحدة من أبرز التحديات التي واجهت الدراسة في جانبها الميداني ، لذا فقد تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي (Social survey method) من اجل الحصول على المعلومات اللازمة لموضوع للدراسة ، فضلاً عن الاطلاع وبصورة مباشرة على واقع المجتمع المدروس وضمن المحاور الآتية :

أولاً : مجالات الدراسة :

١- المجال البشري : وقد تحدد بالأساتذة العاملين في الجامعات والكليات الأهلية منطقة الفرات الأوسط .

٢- المجال المكاني : وقد تمثل بالجامعات والكليات الأهلية في محافظات (القادسية ، بابل ، كربلاء ، النجف ، المثنى).

٣- المجال الزماني : وقد أمتد للفترة من ٢٠١٤/١٠/١ وحتى ٢٨ /٢٠١٥/١ .

ثانياً : أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة في جانبها الميداني على استمارة استبيان تم إعدادها وفقاً لعدد من الخطوات العلمية المتبعة التي بدأت بعرض صيغتها الأولية على عدد من الخبراء والأساتذة المتخصصين الذين أجروا بعض التعديلات والملاحظات حول مدى صلاحية فقرات الاستمارة الاستبيانية . جرى بعد ذلك اضافة بعض الفقرات وحذف وتغيير الفقرات الغير مناسبة من الاستمارة ، وقد بلغت نسبة صدق الأداة (٩٥%) .

ولغرض التأكد من مدى صلاحية الاستمارة وقدرتها على جمع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة تم تطبيقها على عينة استطلاعية ، وقد بلغت نسبة الارتباط بين المقابلة الأولى والثانية (٠.٩) وهذا ما يعطي للاستمارة صفة الثبات .

ثالثاً : مجتمع الدراسة :

اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل للمجتمع المدروس الذي يتمثل بأساتذة الجامعات الأهلية في منطقة الفرات الأوسط البالغ عددهم (٧٢٥) تدريسي وتدريسية ، لكي تأتي إجابات المبحوثين بنتائج علمية ومصداقية تساهم في تحقيق الأهداف التي تتوخاها الدراسة ، وكذلك لعدم وجود وعي كافي بهذا الموضوع بين شرائح المجتمع المختلفة . والجدول (١) يبين تفاصيل توزيع المجتمع المدروس .

جدول (١) يبين توزيع مجتمع الدراسة

أسم الجامعة أو الكلية الأهلية	العدد
الكلية الإسلامية الجامعة في القادسية	٤٥
كلية الغدير الجامعة في القادسية	٢٨
كلية الإمام جعفر الصادق الجامعة في المثنى	٤٢
الكلية الإسلامية الجامعة في النجف	١٩٠
كلية الشيخ الطوسي الجامعة في النجف	٣٣
كلية الدراسات الإنسانية في النجف	٥٢
كلية المستقبل في بابل	١٣٠
كلية الحلة الجامعة في بابل	٥٤
الكلية الإسلامية الجامعة في بابل	٣٦
جامعة أهل البيت في كربلاء	٤٣
كلية الامام الحسين (ع) في كربلاء	٣٤
كلية الصفوة الجامعة في كربلاء	٣٨
المجموع	٧٢٥

رابعاً : الوسائل الاحصائية المستعملة في الدراسة :

استعملت الدراسة في جانبها الميداني عدد من الوسائل الاحصائية تمثلت بالنسبة المئوية ، والوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، ومقياس ارتباط سبيرمان ، وقانون الأوزان الرياضية لجوزيف كيهل (J. Kahl) واختبارات (كا٢) .[٥٦]

عرض وتحليل بيانات الدراسة

أولاً : وصف وتحليل البيانات الأولية :

١- الأعمار : للعمر أهمية كبيرة في طبيعة إجابة المبحوث ، وأن الفارق في العمر بين الفئات جميعها يمكن أن يكون له تأثير واضح في عملية فهم طبيعة الأسئلة والإجابة عنها ، من خلال فهم مضمون الحياة وكيفية التعامل معها . وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٧٨) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٢٩-٣٨) سنة وبنسبة (١٠.٥٧%) ، (٢١٩) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٣٩-٤٨) سنة وبنسبة (٣٠.٢٠%) ، و(٢٣٨) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٤٩-٥٨) سنة وبنسبة (٣٢،٨٢%) ، و (١٣٧) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٥٩-٦٨) سنة وبنسبة (١٨،٨٩%) ، و(٥٣) مبحوثاً كانت أعمارهم تتراوح بين (٦٩-٧٨) سنة وبنسبة (٧،٣١%) . والجدول (٤) يوضح ذلك .

جدول(٢) يبين أعمار المبحوثين

العمر	العدد	%
٢٩-٣٨	٧٨	١٠،٧٥
٣٩-٤٨	٢١٩	٣٠،٢٠
٤٩-٥٨	٢٣٨	٣٢،٨٢
٥٥-٦٨	١٣٧	١٨،٨٩
٦٩-٧٨	٥٣	٧،٣١
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٢- الجنس : يؤثر جنس المبحوث سواء كان ذكراً أم أنثى في طبيعة الإجابات التي يدلي بها في الدراسة ، فإجابات الجنسين يمكن أن تعطينا صورة واضحة إزاء موضوع الدراسة. وتشير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالتوزيع الجنسي للمبحوثين الى ان مجتمع الدراسة يتكون من (٧٢٥) مبحوثاً ذكوراً وإناثاً ، فقد كان عدد الذكور (٤٢٣) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً ، أي بنسبة (٥٨،٣%) ، بينما كان عدد الاناث (٣٠٢) مبحوثة من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٤١.٧%) . يتبين من هذه النسب الإحصائية أن النسبة كانت أعلى للذكور موازنة مع الإناث . هذا وقد بلغ الوسط الحسابي للأعمار(٤٧،٧) سنة والانحراف المعياري (١٠) سنوات وهذا يعني أنَّ أكبر عمر هو (٥٧،٧) سنة وأصغر عمر هو (٣٧،٥) سنة . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (٣) يبين التوزيع الجنسي لمجتمع الدراسة

الجنس	العدد	%
ذكر	٤٢٣	٥٨،٣
أنثى	٣٠٢	٤١،٧
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٣- الحالة الاجتماعية : تعني الحالة الاجتماعية للمبحوث أن كان أعزباً أو متزوجاً أو مطلّقاً أو أرملاً . إذ لها تأثير كبير في طبيعة الإجابات التي يدلي بها على أسئلة الباحث . وهذه الاختلافات في الحالة الاجتماعية لها ارتباط وثيق بمؤشرات التنمية لأن الأعباء التي يتحملها المتزوج تختلف اختلافاً جذرياً عن نوع الأعباء التي يتحملها الأعزب أو المطلق أو المنفصل أو الأرمل . وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى ان (٨٣) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (١١،٤٥%) هم من العزاب ، أما المتزوجين فكان عددهم (٦٢٢) مبحوثاً

وبنسبة (٨٥،٧٩%) ، والمطلقين فكان عددهم (١٣) مبحوثاً وبنسبة (١،٨٠%) ، أما الأرامل فكان عددهم (٧) مبحوثاً وبنسبة (٠،٩٦%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (٤) يبين الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الاجتماعية	العدد	%
أعزب	٨٣	١١،٤٥
متزوج	٦٢٢	٨٥،٧٩
مطلق	١٣	١،٨٠
أرمل	٧	٠،٩٦
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٤- الخلفية الاجتماعية : تعني البيئة التي نشأ فيها المبحوث ، سواء أكانت ريفية أم حضرية ، وتلعب البيئة الاجتماعية للمبحوث دوراً كبيراً في طبيعة الإجابات إذْ تعد من أهم العوامل التي تعمل على تشكيل الشخصية الإنسانية ، وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (١٨٢) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٥.١٠%) كانوا يسكنون مناطق ريفية ، و(٥٤٣) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) وبنسبة (٧٤.٩٠%) يسكنون مناطق حضرية . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٥) يبين الخلفية الاجتماعية للمبحوثين

الخلفية الاجتماعية	العدد	%
ريف	١٨٢	٢٥.١٠
حضر	٥٤٣	٧٤.٩٠
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٥- الدخل : يعد الدخل من العوامل الأساسية التي تؤثر في المستوى المعيشي للفرد وفي توجهاته وأفكاره وأساليب التعامل مع الإحداث في الحياة ، ويتبين لنا من خلال إجابات المبحوثين أن الدخل الذي (يسد الحاجة) يحتل النسبة الأكبر إذْ بلغت نسبته (٨١،٢٤%) وبواقع (٥٨٩) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً، ثم تلتها نسبة (١٢،١٤%) الدخل الشهري الذي (يقل عن الحاجة) وبواقع (٨٨) مبحوثاً من المجموع نفسه ، وأخيراً كانت نسبة الدخل الذي (يفيض عن الحاجة) (٦،٦٢%) بواقع (٤٨) مبحوثاً من المجموع نفسه والجدول (١٢) يوضح ذلك .

جدول(٦) يبين كفاية الدخل للمبحوثين

الاجابة	العدد	%
يسد الحاجة	٥٨٩	٨١،٢٤
يفيض عن الحاجة	٤٨	٦،٦٢
يقل عن الحاجة	٨٨	١٢،١٤
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٦- الشهادة : تشير نتائج الدراسة الميدانية الى أنَّ عدد المبحوثين الحاصلين على شهادة الماجستير بلغ (٤٤٢) مبحوث من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٦٠،٩٧%) ، أما الحاصلين على شهادة الدكتوراه فقد بلغ عددهم (٢٨٣) مبحوث وبلغت نسبتهم (٣٩،٠٣%) إذْ إنَّ للشهادة العلمية دوراً في طبيعة إجابة المبحوثين وذلك من خلال خبرتهم العلمية في مجال الدراسة . ويتضح ذلك من الجدول ادناه .

جدول(٧) يبين توزيع المبحوثين حسب التحصيل العلمي

الشهادة	العدد	%
ماجستير	٤٤٢	٦٠،٩٧
دكتوراه	٢٨٣	٣٩،٠٣

المجموع	٧٢٥	١٠٠

٧- الاختصاص: أن التخصص بشكل عام له تأثير كبير في طبيعة الإجابة على الأسئلة وفهم مضمونها بدقة ومراعاة عدم التناقض والتكرار. وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن (٥٤٠) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٧٤.٥%) هم من ذوي الاختصاصات الانسانية ، أما ذوي الاختصاصات العلمية فقد بلغ عددهم (١٨٥) من مجموع (٧٢٥) وبنسبة (٢٥.٥%) ويتبن لنا من بيانات الجدول أدناه أن عدد المبحوثين الذين ينتسبون إلى الاختصاصات الإنسانية أكثر من الذين ينتسبون إلى الاختصاصات العلمية والجدول (٦) يوضح ذلك

جدول(٦) يبين توزيع المبحوثين حسب التخصص

الاختصاص	العدد	%
علمي	١٨٥	٢٥.٥
انساني	٥٤٠	٧٤.٥
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٨- اللقب العلمي : ان للقب العلمي أثراً كبيراً في تحديد إجابات المبحوثين فهي ترتبط ارتباطاً مباشراً ووثيقاً بالعمر، لأن مرتبة مدرس مساعد تختلف عن مرتبة مدرس ، والأخيرة تختلف عن مرتبة أستاذ مساعد ، وهذه تختلف عن مرتبة أستاذ فكل منها تختلف في الفئة العمرية ومقدار الدخل الشهري وفي بعض الأحيان التحصيل الدراسي يضاف لذلك فارق الخبرة في الحياة وكيفية التعامل معها . وهذا الاختلاف له تأثير على طبيعة الإجابة على الأسئلة والأفكار والقيم التي يحملها المبحوث طبقاً لما أشرنا اليه من اختلاف بينهم. فقد أشارت نتائج البحث الميداني إلى أن (٣٤٦) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) يشغلون مرتبة (مدرس مساعد) وبنسبة (٤٧،٧٢%) ، و(١٦٥) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً يشغلون مرتبة (مدرس) وبنسبة (٢٢،٧٦%) ،و(١٠٧) مبحوثاً يشغلون مرتبة (أستاذ مساعد) وبنسبة (١٤،٧٦%) ، و(٧٥) مبحوثاً يشغلون مرتبة (أستاذ) وبنسبة (١٠،٣٥%) ، و(٣٢) مبحوثاً يشغلون مرتبة استاذ متمرس وبنسبة (٤،٤١%) وتبين لنا من خلال بيانات الجدول اعلاه ان مرتبة مدرس مساعد احتلت اعلى نسبة بين المراتب العلمية الاخرى وبنسبة (٤٧،٧٢%) والجدول (٨) يوضح ذلك .

جدول(٨) يبين توزيع المبحوثين حسب اللقب العلمي

اللقب العلمي	العدد	%
أستاذ متمرس	٣٢	٤،٤١
أستاذ	٧٥	١٠،٣٥
أستاذ مساعد	١٠٧	١٤،٧٦
مدرس	١٦٥	٢٢،٧٦
مدرس مساعد	٣٤٦	٤٧،٧٢
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٩-عدد سنوات الخدمة : أن عدد سنوات الخدمة له تأثير في طبيعة إجابة المبحوث وذلك من خلال تجاربه العلمية خلال مدة الخدمة ، وتشير نتائج الدراسة الميدانية ان (٣٢٢) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً تراوحت خدمتهم الجامعية بين(١-٥) سنوات وبنسبة (٤٤،٤١%) و(٢٣١) مبحوثاً تتراوح خدمتهم بين (٦-١٠) سنوات وبنسبة (٣١،٨٦%) من المجموع نفسه ، و(١٧٢) مبحوثاً بلغت خدمتهم بين (١١-١٥) سنة وبنسبة (٢٣،٧٢%) من المجموع نفسه. هذا وقد وجد ان الوسط الحسابي لعدد سنوات الخدمة هو (٩) سنوات

والانحراف المعياري (٠،٥) وهذا يعني ان أعلى عدد لسنوات الخدمة هو (٩،٥) سنة وأقل عدد لسنوات الخدمة هو (٨،٥) . والجدول ادناه يبين ذلك .

جدول(٩) يبين توزيع المبحوثين تبعاً لسنوات الخدمة

عدد سنوات الخدمة	العدد	%
١-٥	٣٢٢	٤٤،٤١
٦-١٠	٢٣١	٣١،٨٦
١١-١٥	١٧٢	٢٣،٧٢
المجموع	٧٢٥	١٠٠

ثانياً : عرض وتحليل البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة :

أ- واقع التعليم الجامعي والتنمية الاجتماعية في العراق :

١- تطوير التعليم والأهداف الاستراتيجية للدولة : لاشك ان تخلف وجمود نظام التعليم وعدم مسايرته للتطور العلمي السريع الحاصل في مختلف الجوانب يمثل حجر عثرة في طريق التنمية الاجتماعية ، ومن هنا فأن تصحيح الأوضاع الخاصة بنظام التعليم يدخل في نطاق الاستراتيجيات التي يتحتم على الدولة الأخذة بالنمو حشدها من أجل تحقيق النجاح في عمليات التنمية المختلفة ، وقد جسد قانون التعليم الجامعي الأهلي في العراق بوضوح تلك الاستراتيجية . إذْ تشير بيانات الدراسة الميدانية الى إن المبحوثين الذين أكدوا أنَّ التعليم الجامعي يقع ضمن الأهداف الاستراتيجية للدولة قد بلغ عددهم (٥٦٥) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوث وبنسبة (٧٧،٩%) ، بينما بلغ عدد الذين لم يعتقدوا بذلك (١٦٠) مبحوثاً من المجموع نفسه وبنسبة قدرها (٢٢،١%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (١٠) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان تطوير التعليم ضمن الأهداف الاستراتيجية للدولة

الإجابات	العدد	%
نعم	٥٦٥	٧٧،٩
لا	١٦٠	٢٢،١
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٢- التعليم وتحديد أهداف التنمية ووسائلها وطرائقها : ومما لا شك فيه ايضاً أنَّ التعليم هو الذي يحدد المفهوم المشترك لأهداف التنمية ، إذْ إنَّ التعليم حجر الزاوية في التنمية وفي بناء مجتمع متقدم ومزدهر قادر على مواجهة التحديات والاخطار التي تجابهه ويعمل على تحقيق أهداف التنمية ووسائل تنفيذها . وهو الذي يعمل على بث الوعي العلمي والعملي المبني على إدراك الفرد للظروف المحيطة به وقدرته على تحسين تلك الظروف المحيطة به وتسخيرها لخدمته . وتشير بيانات الدراسة الميدانية الى ان عدد المبحوثين الذين أكدوا ان التعليم يحدد اهداف التنمية ووسائله وطرائقها قد بلغ (٥٩٢) مبحوثاً وبنسبة (٨١،٦ %) . فيما لم يؤكد ذلك (١٣٣) مبحوثاً وبنسبة (١٨،٤%) . والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول (١١) يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كان التعليم يحدد المفهوم المشترك لأهداف التنمية ووسائلها وطرائقها

الإجابات	العدد	%
نعم	٥٩٢	٨١،٦
لا	١٣٣	١٨،٤
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٣- التعليم الجامعي الأهلي ودوره في التنمية الاقتصادية للمجتمع : ان الاهتمام بالتعليم الجامعي الأهلي يعد أحد أدوات التنمية الاقتصادية في المجتمع كونه يشكل رافداً مهماً للتعليم الحكومي في مهمة إعداد الكوادر العلمية التي تشكل القاعدة الاساسية لتحقيق التطور الاقتصادي في المجتمع . إذْ أنَّ التعليم الجامعي الأهلي يعمل على زيادة الإنتاج على المدى الطويل فيما لو توفر له الدعم والإمكانيات التي تجعل منه قطاعاً حيوياً يساهم في نهضة البلاد ، إلا ان واقع الحال لا يعكس تلك الصورة لما يعانيه هذا القطاع من مشكلات كثيرة . وتشير معطيات الدراسة الميدانية الى ان عدد المبحوثين الذين لم يؤكدوا دور التعليم الجامعي الأهلي في التنمية الاقتصادية في المجتمع قد بلغ (٦٣٢) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٨٧،١٧%) ، في حين بلغ عدد الذين أيدوا ذلك الذين (٩٣) مبحوثا وبنسبة (١٢،٨٣%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (١٢) يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي يساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع في الوقت الحاضر

الإجابات	العدد	%
نعم	٩٣	١٢.٨٣
لا	٦٣٢	٨٧،١٧
المجموع	٧٢٥	١٠٠

وعندما قمنا بتقسيم وحدات العينة الى حاملي شهادة الماجستير وحاملي شهادة الدكتوراه وأجرينا اختبار(كا^{2}) لمعرفة أهمية الفروق المعنوية بين المجموعتين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي يساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع في الوقت الحاضر. فقد نفى ذلك (٣٨٥) مبحوثاً من حملة شهادة الماجستير و(٢٤٧) مبحوثاً من حملة شهادة الدكتوراه ، في حين أكد ذلك (٥٧) مبحوثاً من حملة شهادة الماجستير و (٣٦) مبحوثاً من حملة شهادة الدكتوراه . وبعد إجراء اختبار(كا^{2}) لم نجد فرقاً معنوياً ذات دلالة إحصائية لأن القيمة المحسوبة (٠،٠٠٢) أصغر من القيمة الجدولية (٢،٧) على مستوى ثقة (٩٠%) ودرجة حرية (١) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (١٣) يبين اجابات المبحوثين حول مدى مساهمة التعليم الجامعي الأهلي في التنمية الاقتصادية للمجتمع في الوقت الحاضر حسب الشهادة

الشهادة / الإجابات	ماجستير	دكتوراه	المجموع
نعم	٥٧	٣٦	٩٣
لا	٣٨٥	٢٤٧	٦٣٢
المجموع	٤٤٢	٢٨٣	٧٢٥

القيمة المحسوبة = ٠،٠٠٢ القيمة الجدولية = ٢،

٤- دور التعليم الجامعي في البناء الاجتماعي للمجتمع : تلعب قضية تحديث الانسان ذاته في المجتمعات النامية بشكل عام دوراً كبيراً . ولا شك ان تحديث البناء الاجتماعي ذاته تكون من نتائجه تحديث الانسان في اي مجتمع ما ، ذلك ان من الصعوبة بمكان ان نرى انساناً حديثاً جداً في مجتمع متخلف . لذا فان تغيير البناء الاجتماعي بسبب التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية سوف ينعكس بدوره على اتجاهات

الافراد ومواقفهم الاجتماعية وعلى هذا الاساس فأن جوهر عملية التحديث هو التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي اساساً ، وما يعكسه هذا التغير من تشكيل اتجاهات الافراد وسلوكهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ولا شك في ان التعليم بشكل عام يعد أداة اساسية في إحداث ذلك التغير. وتشير البيانات المعروضة في الجدول الى إنَّ عدد المبحوثين الذين يرون أن التعليم الجامعي يلعب دوراً مهماً في البناء الاجتماعي قد بلغ (٦٥٦) من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٩٠،٠٤%) ، في حين بلغ عدد الذين نفوا ذلك (٦٩) مبحوثاً من المجموع نفسه حيث بلغت نسبتهم (٩،٩٦%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(١٤) يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي يلعب دوراً ايجابياً في البناء الاجتماعي للمجتمع

الإجابات	العدد	%
نعم	٦٥٦	٩٠.٠٤
لا	٦٩	٩.٩٦
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٥- دور التعليم الجامعي الأهلي في التنشئة الاجتماعية : للتعليم بشكل عام دور كبير في تنشئة الجيل على أسس معرفية وثقافية وحضارية لما له من قدرة على رفع المستوى الثقافي للفرد وتمكينه من مسايرة الجماعة الاجتماعية والتوافق معها، ولما يقوم به من دور كبير في اكساب الفرد للطابع الاجتماعي ، وتيسير سبل الاندماج في الحياة الاجتماعية وتشرب القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والعرف السائد في المجتمع لتحقيق التوافق بين الأفراد وبين المعايير والقوانين الاجتماعية مما يؤدي إلى خلق نوع من التضامن والتماسك في المجتمع ، وقد بلغ عدد المبحوثين الذين أكدوا ذلك (٦٩٢) مبحوثاً وبنسبة (٩٥،٤٤%) أما الذين أجابوا بـ (لا) فقد بلغ عددهم (٣٣) مبحوثاً وبنسبة قدرها (٤.٥٦%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(١٥) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي يعمل على تنشئة الجيل على أسس معرفية وثقافية وحضارية

الإجابات	العدد	%
نعم	٦٩٢	٩٥.٤٤
لا	٣٣	٤.٥٦
المجموع	٧٢٥	١٠٠

وعندما قمنا بتقسيم وحدات العينة حسب اللقب العلمي وأجرينا اختبار(كا^{2}) لمعرفة أهمية الفرق المعنوي بين إجابات المجاميع فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي يعمل على تنشئة الجيل على أسس معرفية وثقافية وحضارية ، فقد أكد ذلك (٣١) مبحوث ممن يحملون لقب أستاذ متمرس و(٧٢) مبحوثاً ممن يحملون لقب استاذ و(١٠٢) مبحوثاً من الذي يحملون لقب استاذ مساعد ، و(١٥٧) مبحوثاً من الذي يحملون لقب مدرس ، و(٣٣٠) مبحوثاً ممن يحملون لقب مدرس مساعد . في حين لم يؤكد ذلك مبحوثاً واحداً ممن يحملون لقب أستاذ ، و(٥) مبحوثين من الذي يحملون لقب استاذ مساعد ، و(٨) مبحوثين من الذي يحملون لقب مدرس ، و(١٦) مبحوثاً من الذي يحملون مدرس مساعد . وعند إجراء اختبار (كا^{2}) لم نجد فرقاً معنوياً ذات دلالة إحصائية بين إجابات المجاميع لأن القيمة المحسوبة (-٦٣،٤) أصغر من القيمة الجدولية (٩،٢) على مستوى ثقة (٩٠%) ودرجة حرية (٥) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(١٦) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي يعمل على تنشئة الجيل على أسس معرفية وثقافية وحضارية حسب اللقب العلمي

اللقب / الإجابات	أستاذ متمرس	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	المجموع
نعم	٣١	٧٢	١٠٢	١٥٧	٣٣٠	٦٩٢
لا	١	٣	٥	٨	١٦	٣٣
المجموع	٣٢	٧٥	١٠٧	١٦٥	٣٤٦	٧٢٥

القيمة الجدولية = ٢،٩ القيمة المحسوبة = -٤، ٦٣

درجة الحرية =٥ مستوى الثقة = ٩٠%

٦- التوسع الكمي للتعليم الجامعي الأهلي وأثره في المهارات والابداع العلمي: يفتقد التعليم الجامعي في الدول النامية بشكل عام والعراق بوجه خاص إلى العلاقة التي تربطه بسوق العمل وحاجاته الآنية والمستقبلية . اذ يطغى الجانب الكمي لمخرجات التعليم على حساب الجانب النوعي وحاجات سوق العمل ، الأمر الذي يفقد التعليم مرونته ورحه الخلاقة التي وجد من اجلها وتجعل من مخرجاته رصيداً اضافياً الى سوق البطالة . لقد أصبح مقياس تقدم الأمم ونهضتها هو بمقدار ما تحرزه جامعاتها ومؤسستها العلمية في مجال نوعية مخرجاتها العلمية ومدى ما تحمله من امكانيات ومهارات تتطلبها الحاجات المعاصرة لسوق العمل . وتشير نتائج الدراسة الميدانية الى إنَّ نسبة المبحوثين الذين يرون أن التعليم الجامعي الأهلي يركز على التوسع الكمي قد بلغت (٥٤،٠٧%) وبواقع (٣٩٢) مبحوثاً ، أما الذين نفوا ذلك فقد بلغت نسبتهم (٤٥،٩٣%) وبواقع (٣٣٣) مبحوثاً . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(١٧) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي يركز على التوسع الكمي

الاجابات	العدد	%
نعم	٣٩٢	٥٤.٠٧
لا	٣٣٣	٤٥,٩٣
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٧- التعليم الجامعي الأهلي والنظام السياسي في المجتمع : أن التعليم الجامعي الاهلي هو جزء من سياسة وفلسفة النظام السياسي والاجتماعي السائد في المجتمع التي تهدف بالأساس الى منع انخفاض المستوى المعيشي للإفراد ، إذْ إن تنمية الموارد البشرية وسبل التعامل معها وتشخيص معضلاتها وإيجاد السياسات اللازمة لمعالجتها يرتبط بفلسفة النظام السياسي والاجتماعي للدولة . وتشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (٤٦٣) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٦٣،٨%) قد أكدوا ارتباط التعليم الجامعي الأهلي مع النظام السياسي في المجتمع ، في حين بلغ الذين نفوا ذلك (٢٦٢) مبحوثاً وبنسبة (٣٦،٢%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(١٨) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي في العراق يرتبط بالنظام السياسي للدولة

الإجابات	العدد	%
نعم	٤٦٣	٦٣،٨
لا	٢٦٢	٣٦،٢
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٨- إمكانيات التعليم الجامعي الأهلي والاستثمار في العنصر البشري : تسعى المجتمعات التي تنشد النهوض والتنمية الشاملة الى الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التعليم ، والذي يعد من أفضل انواع الاستثمار لما يحققه من عوائد تفوق بقية أنواع الاستثمارات الأخرى . لذا فأن أي خلل في النظام التعليمي سوف يؤدي الى عرقلة جهود استثمار الطاقات البشرية في سوق العمل ، ويعد التعليم الجامعي الأهلي والحكومي مصدراً رئيسياً لتنمية رأس المال البشري والاستثمار فيه . وهذا لا يتحقق إلا عن طريق رصد الأموال الكبيرة وإعداد البرامج والخطط التنموية وحشد الجهود والإمكانات المادية والبشرية التي مازال قطاع التعليم العالي في العراق يفتقد اليها . ففي سؤال وجه للمبحوثين عن إمكانيات التعليم الجامعي الأهلي في العراق ودورها في الاستثمار في العنصر البشري فقد أشارت نتائج المسح الميداني إلى أنَّ (٤٨٧) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٦٧،١٧%) قد أكدوا على أن ضُعْف إمكانيات التعليم الجامعي الأهلي يؤدي الى خلل في الاستثمار في رأس المال البشري ، فيما لم يؤكد ذلك (٢٣٨) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٢،٨٣%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(١٩) يبين إجابات المبحوثين فيما إذا كان ضعف إمكانيات التعليم الجامعي الأهلي يؤدي إلى خلل في الاستثمار في العنصر البشري

الإجابات	العدد	%
نعم	٤٨٧	٦٧،١٧
كلا	٢٣٨	٣٢،٨٣
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٩- التعليم الجامعي ودوره في تطوير البلد وضمان مستقبله : أن جودة المادة العلمية ، وجودة طرائق التدريس والتقنيات المستعملة فيها والمنشآت الجامعية كالقاعات الدراسية والمختبرات والأثاث والاجهزة الملحقة بها هي القوة الدافعة لنظام التعليم الجامعي بشقيه الحكومي والأهلي ليحقق أهدافه التي يتطلع اليها المجتمع في ضوء معايير محددة ليس فقط لقياس مخرجات التعليم الجامعي بل تمتد الى عناصر تقديم الخدمة التعليمية والعمل على ردم الفجوة بين كفاءة مخرجات التعليم العالي وحاجة سوق العمل . وعند سؤال المبحوثين عن الاعتقاد بأن تطور التعليم الجامعي بشكل عام وسلامته وجودة مناهجه وقدرات الأساتذة هو ضمان لسلامة ومستقبل المجتمع فيما لو توفرت له تلك الامكانيات ، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى مجموع الذين أجابوا بنعم بلغ (٦١٢) مبحوثاً وبنسبة (٨٤،٤١%) ، بينما بلغ عدد المبحوثين الذين نفوا ذلك (١١٣) مبحوثاً وبنسبة (١٥،٥٩%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٢٠) يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كان تطور التعليم الجامعي يمثل الضمان لسلامة ومستقبل المجتمع

الإجابات	العدد	%
نعم	٦١٢	٨٤،٤١
لا	١١٣	١٥،٥٩
المجموع	٧٢٥	١٠٠

وفي سؤال وجه الى المبحوثين الذين أجابوا بـ(نعم) عن أسباب ذلك أمكننا التوصل من خلال إجاباتهم الى جدول تسلسل مرتبي أحتل فيه التعليم بوصفه استثماراً مهماً في مجال مسيرة الأمة التسلسل المرتبي الأول بتكرار(٦٠٩) مبحوثاً من مجموع (٦١٢) مبحوثاً وبنسبة (٩٩،٥%) ، في حين جاءت فقرة كلما أنفقنا على التعليم دعمنا الأمن القومي بالتسلسل المرتبي الثاني وبتكرار(٥٩٣) مبحوثاً وبنسبة (٩٧%) . أما الإجابات التي أكدت ان التعليم يحمي المجتمع من الأخطار المباشرة وغير المباشرة فقد أحتلت التسلسل المرتبي الثالث بتكرار(٥٠٧) مبحوثاً من مجموع (٦١٢) مبحوثاً وبنسبة (٨٣%) . والجدول أدناه يوضح ذلك

جدول تسلسل مرتبي (٢١) يبين الأسباب التي تجعل من تطور التعليم الجامعي وقدراته يمثل الضمان لسلامة ومستقبل المجتمع كما أشرها (٦١٢) مبحوثاً

الأسباب	العدد	التسلسل المرتبي	الوزن المئوي
يُعدَّ التعليم الجامعي استثماراً مهماً في مجال مسيرة الأمة وإنمائها	٦٠٩	١	٩٩،٥
كلما أنفقنا على التعليم الجامعي دعمنا الأمن القومي	٥٩٣	٢	٩٧
التعليم الجامعي يحمي المجتمع من الأخطار المباشرة وغير المباشرة	٥٠٧	٣	٨٣

١٠- التعليم الجامعي الأهلي والتعليم الحكومي : حدد قانون التعليم الجامعي الأهلي في العراق أسس العلاقة بين الجامعات الحكومية والجامعات الاهلية كونها علاقة موازية ومكملة ، أي ان الجامعات الأهلية هي موازية ومكملة لنظيراتها الحكومية في مجال التخصصات العلمية ومهمة اعداد الكوادر العلمية التي تحتاج اليها القطاعات الانتاجية المختلفة في البلد . وعند سؤال المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي يوازي التعليم الحكومي أكد (٥٧٨) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٧٩،٧٢%) أنَّ التعليم الجامعي الأهلي يوازي التعليم الحكومي ، في حين نفى ذلك (١٤٧) مبحوثاً وبنسبة (٢٠،٢٨%) ، والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٢٢) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي يوازي التعليم الحكومي

الإجابة	العدد	%
نعم	٥٧٨	٧٩،٧٢
لا	١٤٧	٢٠،٢٨
المجموع	٧٢٥	١٠٠

وعندما سألنا المبحوثين الذين أكدوا أنَّ التعليم الجامعي الأهلي يوازي التعليم الجامعي الحكومي عن الكيفية التي يوازي بها التعليم الجامعي الأهلي التعليم الجامعي الحكومي أمكننا التوصل من خلال إجاباتهم الى جدول تسلسل مرتبي أحتلت فيه بأنه يوفر فرصة للأشخاص الذين فاتتهم فرص الدراسة التسلسل المرتبي الأول بتكرار (٥٤٩) مبحوثاً من مجموع (٦٩٣) مبحوثاً وبنسبة (٩٥%) ، في حين أحتل التعليم الجامعي كضرورة

أساسية في دعم جهود الدولة للانطلاق بفعالية اتجاه التنمية الاجتماعية التسلسل المرتبي الثاني بتكرار(٥٠٨) مبحوثاً وبنسبة (٨٨%) ، بينما جاءت مساهمة التعليم في تطوير الجانب العلمي بالتسلسل المرتبي الثالث وبتكرار(٤٨٩) مبحوثاً وبنسبة (٨٥%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول تسلسل مرتبي (٢٣) يبين الأسباب التي تجعل من التعليم الجامعي الأهلي موازياً للتعليم الجامعي الحكومي كما أشرها (٥٧٨) مبحوثاً

الأسباب	العدد	التسلسل المرتبي	الوزن المنوي
يوفر فرصة للأشخاص الذين فاتتهم فرص الدراسة	٥٤٩	١	٩٥
يدعم جهود الدولة العراقية للانطلاق بفعالية اتجاه التنمية الاجتماعية	٥٠٨	٢	٨٨
يساهم في تطوير الجانب العلمي لزيادة المنافسة بين الجامعات الحكومية والأهلية	٤٨٩	٣	٨٥

ب- مشكلات التعليم الجامعي الأهلي والتنمية الاجتماعية في العراق

١١- مشكلات التعليم الجامعي الأهلي في العراق : وفي سؤال وجه الى المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي يعاني من مشكلات فقد أكد ذلك (٧٢٢) مبحوثاً وبنسبة (٩٩،٥٨%) ،في حين لم يؤكد ذلك (٣) مبحوثين فقط وبنسبة (٠،٤٢%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٢٤) يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي يعاني من مشكلات

الإجابات	العدد	%
نعم	٧٢٢	٩٩،٥٨
لا	٣	٠،٤٢
المجموع	٧٢٥	١٠٠

١٢- ماهية المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي الأهلي : أما عن ماهية المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي الأهلي فقد استطعنا من خلال البيانات ترتيبها بتسلسل مرتبي وقد لوحظ ان نقص الكادر التدريسي قد أحتل التسلسل المرتبي الأول إذ تم تأكيده من قبل (٧١٠) مبحوثاً وبنسبة (٩٨%) ، أما التسلسل المرتبي الثاني فقد أحتله عدم الاستقرار في سياسة القبول إذ تم تأكيده من قبل (٦٩٠) مبحوثاً وبنسبة (٩٥.٥%) ، أما نقص الأبنية والقاعات فقد أحتل التسلسل المرتبي الثالث إذ أكده (٦٦٦) مبحوثاً وبنسبة (٩٢%) . وجاء بالتسلسل المرتبي الرابع نقص المختبرات والتجهيزات الملحقة بها إذ أشره (٥٨٣) مبحوثاً وبنسبة (٨٠.٧%) ، أما انخفاض المستوى العلمي فقد أحتل التسلسل المرتبي الخامس والأخير إذ أكده (٥٦٠) مبحوثاً وبنسبة (٧٧.٥%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول تسلسل مرتبي (٢٥) يبين ماهية المشكلات التي يعاني منها

المشكلات	العدد	التسلسل المرتبي	الوزن المنوي
نقص الكادر التدريسي	٧١٠	١	٩٨
عدم الاستقرار في سياسة القبول	٦٩٠	٢	٩٥.٥
نقص الأبنية والقاعات	٦٦٦	٣	٩٢
نقص المختبرات والتجهيزات الملحقة بها	٥٨٣	٤	٨٠.٧
انخفاض المستوى العلمي للطلاب	٥٦٠	٥	٧٧.٥

التعليم الجامعي الأهلي في العراق كما أشرها (٧٢٢) مبحوثاً

١٣- مشكلات التنمية الاجتماعية في العراق : أفرزت الظروف التي مر بها العراق واقعاً اجتماعياً مأساوياً لغالبية شرائح وفئات المجتمع العراقي . فقد خلفت سنوات الحرب والحصار الاقتصادي وما تلاها من احتلال أجنبي تداعيات كارثية في شتى مناحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أسهمت في تدمير البنية التحتية في البلاد وتعطيل مشرعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع مستويات البطالة والفقر بشكل غير مسبوق . ولم يكن قطاع التعليم العالي بمنأى عن هذه التأثيرات السلبية ، فقد تعرضت مؤسسات التعليم العالي الى تدمير ونهب وتخريب معظم منشآتها اثناء الاحداث التي رافقت الغزو الاجنبي للبلاد عام ٢٠٠٣ مما أسهم في تراجع مسيرة التنمية في ذلك القطاع الحيوي ، والتي تعد أحد أبرز مشكلات التنمية الاجتماعية التي تواجه العراق اليوم . وتشير بيانات الدراسة الميدانية الى ان عدد المبحوثين الذين أكدوا بأن التنمية الاجتماعية في العراق تعاني من مشكلات قد بلغ (٧٠٢) مبحوثاً وبنسبة (٩٧%) ، فيما أجاب بالنفي (٢٣) مبحوثاً فقط وبنسبة مقدارها (٣%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٢٦) يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كانت التنمية الاجتماعية في العراق تعاني من مشكلات

الإجابات	العدد	%
نعم	٧٠٢	٩٧
لا	٢٣	٣
المجموع	٧٢٥	١٠٠

١٤- ماهية المشكلات التي تعاني منها التنمية الاجتماعية في العراق : وفي ما يتعلق بماهية المشكلات التي تعاني منها التنمية الاجتماعية في العراق فقد أشارت بيانات التسلسل المرتبي حول المشكلات التي تعاني منها التنمية الاجتماعية في العراق الى ان جميع المبحوثين البالغ عددهم (٧٠٢) [*] مبحوثاً قد عزوا ذلك الى الحروب والأزمات الأمنية التي شهدها العراق وبنسبة (١٠٠%) . وجاء في المرتبة الثانية مشكلة ارتفاع معدلات البطالة والفقر وهو ما اشارت اليه اجابات (٦٩٨) مبحوثاً يمثلون نسبة (٩٩.٤%) . اما المرتبة الثالثة فقد احتلتها مشكلة ارتفاع مستوى الأمية التي اكدتها اجابات (٦٩١) مبحوثاً يمثلون نسبة (٩٨.٤%) . وجاءت مشكلة الفساد المالي والاداري في التسلسل المرتبي الرابع التي تمثلت بإجابات (٦٨٥) مبحوثاً يمثلون نسبة (٩٧.٥%) . أما مشكلة هجرة الكفاءات العلمية فقد جاءت بالتسلسل المرتبي الأخير فقد اشارت اليها اجابات (٦٨١) مبحوثاً يمثلون نسبة (٩٧%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول تسلسل مرتبي (٢٧) يبين ماهية المشكلات التي تعاني منها التنمية الاجتماعية في العراق كما أشرها (٧٠٢) مبحوثاً

المشكلات	العدد	التسلسل المرتبي	الوزن المئوي
الحروب والأزمات الأمنية	٧٠٢	١	١٠٠
ارتفاع معدلات البطالة والفقر	٦٩٨	٢	٩٩.٤
ارتفاع مستوى الأمية	٦٩١	٣	٩٨.٤
استشراء الفساد المالي والإداري	٦٨٥	٤	٩٧.٥
هجرة الكفاءات العلمية	٦٨١	٥	٩٧

١٥- مناهج التعليم الجامعي الأهلي وتنمية قدرات الطلبة : ان اشاعة الحيوية والتفاعل في قاعة المحاضرة سوف يقضي على حالة الخمول والرتابة التي تولدها الطرائق التقليدية ، أنها تجعل ما تعلمه المتعلم أكثر أثراً في سلوكه وفي بنائه فهو فيها لا يتلقى مادة علمية مجردة ، إنَّما يتلقى مادة سلوكية تصقل شخصيته من خلال تشجيعه على النقاش والحوار وتبادل الآراء ، لذلك يصبح المُعلم مطالباً بدوره في تعميق شعور الطالب بمجتمعه وتوضيح القيّم مما يبث عبر وسائل الإعلام والأدوات التكنولوجية المختلفة . ففي سؤال للمبحوثين عن ما اذا كان اعتماد التعليم الجامعي الأهلي على منهج محدد سوف يؤدي الى خلل في تنمية قدرات الطلاب أيد ذلك الرأي (٤٥٠) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٦٢،٠٦%) ، فيما لم يؤيد ذلك (٢٧٥) مبحوثاً وبنسبة مقدارها (٣٧،٩٤%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٢٨) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان اعتماد التعليم الجامعي الأهلي على منهج محدد يؤدي إلى خلل في تنمية قدرات الطلاب

الإجابات	العدد	%
نعم	٤٥٠	٦٢،٠٦
لا	٢٧٥	٣٧،٩٤
المجموع	٧٢٥	١٠٠

١٦- العلاقة بين مؤسسات الجامعي الأهلي والمؤسسات الاجتماعية الأخرى : لا تستطيع الجامعات القيام بدورها والمساهمة بشكل فعال في مسيرة التنمية الاجتماعية في أي بلد ما مالم تكن هناك علاقة متفاعلة بينها وبين المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، لما لذلك التفاعل من دور كبير في تبادل الخبرات والمهارات والمعرفة النظرية والتطبيقية . فالجامعات تعمل على إجراء البحوث والدروس التطبيقية في مختلف مفاصل المؤسسات الانتاجية ، كذلك تستطيع كوادر المؤسسات الانتاجية في القطاع العام أو الخاص الاستفادة من البحوث التي يجريها اساتذة الجامعات وما تخلص اليه من نتائج ومقترحات تسهم في تطوير عمل تلك المؤسسات ووضع الحلول للمشكلات والمعضلات التي تقف في طريقها . ومن خلال ملاحظة البيانات الواردة في الجدول (٣٤) نجد ان المبحوثين الذين أكدوا بأن ضعف الاتصال والتنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي ومؤسسات البناء الاجتماعي يعرقل عملية التنمية الاجتماعية قد بلغ عددهم (٥٦٣) وبنسبة (٧٧،٦٥%) ، أما الذين نفوا ذلك فقد بلغ عددهم (١٦٢) وبنسبة (٢٢،٣٥%) والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٢٩) يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كان ضعف الاتصال والتنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي ومؤسسات البناء الاجتماعي يعرقل عملية التنمية الاجتماعية

الإجابات	العدد	%
نعم	٥٦٣	٧٧،٦٥
كلا	١٦٢	٢٢،٣٥
المجموع	٧٢٥	١٠٠

وعندما قمنا بتقسيم مجتمع الدراسة الى وحدات حسب عدد سنوات الخدمة وأجرينا اختبار(كا٢) لمعرفة أهمية الفرق المعنوي بين اجابات المجاميع فيما اذا كان ضعف الاتصال والتنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي ومؤسسات البناء الاجتماعي يشكل عائقاً أمام عملية التنمية الاجتماعية ، فقد أكد ذلك (٢٥٠) مبحوث ممن تراوحت مدة خدمتهم بين (١-٥) سنوات ، و(١٧٩) مبحوث من الذي لديهم خدمة تتراوح بين (٦-١٠) سنوات ، و(١٣٤) مبحوثاً ممن تتراوح سنوات خدمتهم بين (١١-١٥) سنة . في حين لم يؤكد ذلك (٧٢) مبحوثاً ممن تتراوح سنوات خدمتهم بين (١-٥) سنوات و(٥٢) مبحوثاً ممن تتراوح سنوات خدمتهم (٦-١٠) سنوات و(٣٨) مبحوثاً ممن تتراوح سنوات خدمتهم بين (١١-١٥) سنة . وبعد إجراء اختبار(كا٢) لم نجد فرقاً معنوياً ذات دلالة إحصائية لان القيمة المحسوبة (-٢٠٣) أصغر من القيمة الجدولية (٤،١٠٥) على مستوى ثقة (٩٠%) ودرجة حرية (٢) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (٣٠) يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كان ضعف الاتصال والتنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي الاهلي ومؤسسات البناء الاجتماعي يشكل عائقاً أمام عملية التنمية حسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة / الإجابات	١-٥	٦-١٠	١١-١٥	المجموع
نعم	٢٥٠	١٧٩	١٣٤	٥٦٣
لا	٧٢	٥٢	٣٨	١٦٢
المجموع	٣٢٢	٢٣١	١٧٢	٧٥٢

القيمة المحسوبة = -٢٠٣ القيمة الجدولية =٤.١٠٥

درجة الحرية =٢ مستوى الثقة =٩٠%

١٧- امكانيات التعليم الجامعي الحكومي وأعداد الطلبة : وأمام ضعف الميزانيات المادية المرصودة لقطاع التعليم الجامعي بشكل عام والأعداد الكبيرة المتزايدة من الطلبة والنقص الكبير الذي تعانيه الجامعات والكليات في الأبنية الجامعية والقاعات الدراسية والمختبرات والتجهيزات والأثاث الملحقة بها والكتب ، ستظل هناك مشكلة في استيعاب الأعداد الكبيرة من طلبة المرحلة الثانوية المقبولين في الجامعات في كل عام . وهي مشكلة أكد وجودها (٥٧٢) مبحوثاً وبنسبة (٧٨،٩٠%) ، في حين لم يؤكد ذلك (١٥٣) مبحوثاً وبنسبة (٢١.١٠%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٣١) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان هناك قصور في إمكانية التعليم العالي الحكومي في استيعاب الإعداد الكبيرة من الطلبة

الإجابات	العدد	%
نعم	٥٧٢	٧٨.٩٠
كلا	١٥٣	٢١.١٠
المجموع	٧٢٥	١٠٠

١٨- الاهتمام بالتعليم الجامعي ومستوى الخدمات العامة في المجتمع : مما لاشك فيه ان ضعف الاهتمام بالتعليم بشكل عام والتعليم العالي على وجه الخصوص يؤدي الى تدني مستوى الخدمات العامة في المجتمع ، ذلك ان التعليم العالي يعمل على تلبية حاجات الأفراد في جميع جوانب الحياة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والسياسية . حيث تعمل الجامعات في أي بلد ما على تنمية وتطوير قدرات المجتمع والمساهمة في رفد حركة التطور والنمو فيه بالكوادر العلمية التي تساهم بشكل فعال في دفع عملية التنمية . وقد بلغ عدد المبحوثين الذين أكدوا بأن ضعف الاهتمام بالتعليم الجامعي(الحكومي والأهلي) يؤدي الى تدني مستوى الخدمات في المجتمع (٧٠٨) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٩٧،٦%) ، فيما لم يؤيد ذلك (١٧) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوث وبنسبة (٢،٤%) . والجدول أدناه يوضح ذلك

جدول(٣٢) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان ضعف الاهتمام بالتعليم العالي بشقيه الحكومي والأهلي يؤدي الى تدني مستوى الخدمات العامة في المجتمع

الإجابات	العدد	%
نعم	٧٠٨	٩٧.٦
لا	١٧	٢.٤
المجموع	٧٢٥	١٠٠

١٩- المناهج التعليمية ومسيرة التعليم والتنمية في المجتمع : تعمل الحكومات والأنظمة السياسية على تطوير المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم بما يتوائم مع حركة التطور العلمي والقني والحضاري والاجتماعي والثقافي وتغذية تلك المناهج بالأفكار التي تسهم في تطوير قدرات المجتمع وتدعيم إمكانياته البشرية . ذلك ان المناهج الدراسية تعمل على صقل شخصية الطالب بما تحتويه من أفكار وقيم حضارية تتماشى مع روح العصر ومستلزمات النهوض ، والملاحظ ان أغلب المناهج المعتمدة في جامعتنا قد أصبحت تقليدية لا تواكب حركة التطور العلمي الذي يشهده عالم اليوم . إذ لازال الجانب النظري يطغى على الجانب التطبيقي في معظم تلك المناهج . لقد بات من الضروري اعتماد استراتيجية جديدة تعمل على تعديل وتطوير المنهج الدراسي وبما يتوائم مع التكنولوجيا المتطورة وشبكات الاتصال وربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي والمجتمع . وقد أيد(٦٨٣) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٩٤.٢٠%) ان عدم تطوير المناهج ومحتواها سوف يعرقل مسيرة التعليم والتنمية في المجتمع ، اما الذين لم يؤيدوا ذلك فقد بلغ عددهم (٤٢) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٥.٨٠%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٣٣) يوضح إجابات المبحوثين فيما اذا كان عدم تطوير المناهج ومحتواها سيسهم في عرقلة مسيرة التعليم والتنمية في المجتمع

الاجابات	العدد	%
نعم	٦٨٣	٩٤.٢٠
لا	٤٢	٥.٨٠
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٢٠- إمكانيات التعليم الجامعي الأهلي ومسيرة التنمية الاجتماعية في المجتمع : لاشك ان ضعف الإمكانيات المادية المتاحة أمام الجامعات الأهلية يلعب دوراً كبيراً في نوعية المخرجات التي تقدمها تلك الجامعات . فالملاحظ ان أغلب الجامعات الأهلية في العراق بشكل عام وفي منطقة الدراسة بشكل خاص تعاني من نقص كبير في الأبنية والقاعات والمختبرات والمكتبات وغيرها من المستلزمات الضرورية ، الأمر الذي ينعكس سلباً على أدائها العلمي وجودة مخرجاتها مقابل الاعداد المتزايدة من الطلبة المقبولين فيها كل عام . وهي حقيقة أكدها(٥٠١) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) وبنسبة (٦٩.١٠%) ، فيما بلغ عدد الذين لم يؤيدوا ذلك (٢٢٤) مبحوثاً من المجموع نفسه وبنسبة (٣٠.٩٠%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٣٤) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان ضعف الإمكانيات المادية للتعليم الجامعي الأهلي يؤدي الى عرقلة التنمية الاجتماعية

الاجابات	العدد	%
نعم	٥٠١	٦٩،١٠
لا	٢٢٤	٣٠،٩٠
المجموع	٧٢٥	١٠٠

ج- دور التعليم الجامعي الأهلي في التنمية الاجتماعية في العراق :

٢١- فرص التوظيف الحكومي لطلبة الجامعات الأهلية مقارنة مع الجامعات الحكومية : تشكل بطالة خريجي الجامعات عائقاً كبيراً في طريق مسيرة التنمية الاجتماعية في العراق . إذ لازال العراق يعاني من غياب واضح لوضع استراتيجية شاملة لمعالجة هذه المشكلة المتفاقمة في ظل الظروف والأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، بسبب تعطل قطاعات الانتاج الرئيسية في البلاد كالزراعة والصناعة واعتماد موازنة الدولة على مصدر وحيد وهو النفط . فضلاً عن ضعف مساهمة القطاع الخاص في العملية الانتاجية بسبب عدم وجود سياسة لحماية المنتوج المحلي وغياب المنافسة والاعتماد على ما يتم استيراده من الخارج من سلع وبضائع رديئة وبكلفة اقل ، ناهيك عن استشراء الفساد الاداري والمحسوبية والمنسوبية في إشغال الوظائف العامة في مؤسسات الدولة . وأمام هذه التحديات فأن فرص الخريجين من الجامعات الأهلية أو الحكومية الطامحين في الحصول على وظيفة حكومية لما تؤمنه من ضمان ودخل ثابت تبقى ضئيلة للغاية ان لم تكن منعدمة تماماً . ويزاد الأمر صعوبة عند الخريجين من الجامعات الأهلية خصوصاً أذا ما علمنا ان أغلب الخريجين من تلك الجامعات هم من ذوي التخصصات الإنسانية التي لا تلقى ذلك الطلب في سوق العمل بالمقارنة مع ذوي التخصصات العلمية والتطبيقية . وتشير بيانات الدراسة الميدانية الى ان (٤٤٥) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة قدرها (٦١.٣%) قد أكدوا عدم تساوي خريجي الجامعات الأهلية مع خريجي الجامعات الحكومية في مجال التوظيف الحكومي ، فيما أشار الى خلاف ذلك (٢٨٠) مبحوثاً من المجموع نفسه وبنسبة (٣٨.٧%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (٣٥) يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كان خريجو الجامعات الأهلية مساوين لأقرانهم من الجامعات الحكومية في مجال التوظيف

الإجابات	العدد	%
نعم	٢٨٠	٣٨.٧
لا	٤٤٥	٦١.٣
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٢٢- الدعم الحكومي ودوره في تشجيع التعليم الجامعي الأهلي : أحدث إصدار قانون الجامعات الأهلية تغيراً نوعياً في فلسفة الدولة التي كانت تحصر مهمة التعليم بالمؤسسات الحكومية الرسمية . فقد أوجب هذا القانون دعم التعليم الجامعي الأهلي من قبل التعليم الحكومي ومساندته وتسهيل مهمته لكي يؤدي دوره في اكمال مهمة التعليم الحكومي ، وقد جاء هذا القرار استجابة لتزايد الطلب على التعليم وفي جميع مراحله المختلفة من ناحية ، ورغبة الدولة في توسيع قاعدة التعليم العالي ونشره في ربوع المجتمع من ناحية أخرى . ان ازدياد عدد الكليات والجامعات الأهلية في العراق والطلبة المنخرطين فيها يعكس التوجه الحكومي بتشجيع التعليم الجامعي الأهلي وتخفيف العبء عن كاهل التعليم الحكومي . وتشير بيانات الدراسة الميدانية الى ان (٥٦٥) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) وبنسبة (٧٧،٩٤%) قد أكدوا على ان الحكومة تشجع التعليم الجامعي الأهلي وتساعد على توسيعه ، فيما لم يؤيد ذلك (١٦٠) مبحوثاً من المجموع نفسه وبنسبة (٢٢،٦%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (٣٦) يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كانت الحكومة تشجع التعليم الجامعي الأهلي وتقدم له التسهيلات اللازمة

الإجابات	العدد	%
نعم	٥٦٥	٧٧،٩٤
لا	١٦٠	٢٢،٦
المجموع	٧٢٥	١٠٠

وعندما قمنا بتقسيم المبحوثين حسب الشهادة وأجرينا اختبار (كا^2) لمعرفة الفرق المعنوي بين اجابات المبحوثين حول اعتقادهم بمدى تشجيع الحكومة التعليم الجامعي الاهلي وتقديمها التسهيلات اللازمة له . فقد أكد ذلك (٣٤٤) مبحوثاً من حملة شهادة الماجستير مقابل (٢٢١) مبحوثاً من حملة شهادة الدكتوراه ، في حين لم يؤكد ذلك (٩٨) مبحوثاً من حملة شهادة الماجستير و(٦٢) مبحوثاً من حملة شهادة الدكتوراه . وبعد إجراء اختبار (كا^2) لم نجد فرقاً معنوياً ذات دلالة احصائية بين اجابات المبحوثين لأن القيمة المحسوبة (٠،٠٠٦) أصغر من القيمة الجدولية (٢،٥) على مستوى ثقة (٩٠%) ودرجة حرية (١). والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (٣٧) يبين اجابات المبحوثين فيما اذا كانت الحكومة تشجع التعليم الجامعي الاهلي وتقديم له التسهيلات اللازمة حسب الشهادة

الشهادة / الإجابات	ماجستير	دكتوراه	المجموع
نعم	٣٤٤	٢٢١	٥٦٥
لا	٩٨	٦٢	١٦٠
المجموع	٤٤٢	٢٨٣	٧٢٥

القيمة المحسوبة =٠،٠٠٦ القيمة الجدولية = ٢،٥

مستوى الثقة = ٩٠% درجة الحرية = ١

٢٣- التخطيط لسياسة التعليم الجامعي الأهلي والتنمية الاجتماعية : تتأثر برامج التنمية الاجتماعية بشكل كبير بالسياسات العامة التي ترسمها المؤسسات التعليمية بشكل عام ، ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص . فبقدر ما يتم صياغة هذه السياسات وفقاً للحاجات الفعلية للتنمية يستطيع المجتمع الاستفادة من مخرجات التعليم على أرض الواقع . ان التخطيط الجيد لسياسة التعليم الجامعي الأهلي في العراق يجب ان يراعي الحاجات الفعلية لمتطلبات الظرف الراهن ، وان تكون عملية استحداث الكليات والاقسام والجامعات الأهلية منسجمة تماماً مع الحاجات الحقيقية للتنمية ومكملة لرسالة التعليم الرسمي في هذا المجال انسجاماً مع

المضامين الفلسفية التي جسدها قانون الجامعات الأهلية ، وإلا سوف تكون مخرجاته التعليمية عبئاً اضافياً يضاف الى بقية الأعباء التي تعرقل مسيرة التنمية في المجتمع . ففي سؤال وجه الى المبحوثين فيما اذا كان انعدام التخطيط الجيد لرسم سياسة التعليم الجامعي الأهلي سوف يؤدي الى بطئ عملية التنمية الاجتماعية ، أكد (٥٦٢) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٧٧.٥%) تأييدهم لهذا الرأي ، فيما لم يؤيد ذلك (١٦٣) مبحوثاً من المجموع نفسه وبنسبة قدرها(٢٢.٥%) . والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٣٨) يوضح اجابات المبحوثين فيما اذا كان انعدام التخطيط الجيد لرسم سياسة التعليم الجامعي الأهلي يؤدي الى بطئ عملية التنمية الاجتماعية

الإجابات	العدد	%
نعم	٥٦٢	٧٧.٥
لا	١٦٣	٢٢.٥
المجموع	٧٢٥	%١٠٠

٢٤- مخرجات التعليم الجامعي الأهلي ومتطلبات سوق العمل : تخرّج الجامعات العراقية سنوياً الآلاف من الطلبة من ذوي التخصصات الإنسانية التي لا تلبي الحاجات الفعلية لمتطلبات التنمية وسوق العمل . إذ لازال الطابع النظري يطغى على الكثير من المناهج والبحوث العلمية فيها بدل تركيزها على الجوانب التطبيقية والعملية التي تواكب متطلبات العصر وتلبي الحاجات الفعلية للتنمية والتي تسهم في حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع في مجالات الأعمار ومشاريع البنية التحتية والصحة والاسكان والتربية وغيرها . ويزداد الأمر حدة مع طلبة الجامعات الأهلية التي يطغى الجانب الإنساني على الكثير من التخصصات العلمية في الكليات والأقسام الموجودة فيها ، مما يقف حائلاً بينهم وبين متطلبات سوق العمل وهي حقيقة أكدها(٦٤٣) مبحوثاً وبنسبة (٨٨،٦%) ، فيما لم يؤكد ذلك (٨٢) مبحوثاً وبنسبة (١١،٤%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (٣٩) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان انعدام التنسيق بين مخرجات التعليم الجامعي الأهلي ومتطلبات العمل يؤدي إلى إضعاف عملية التنمية الاجتماعية

الإجابات	العدد	%
نعم	٦٤٣	٨٨،٦
لا	٨٢	١١،٤
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٢٥- الترابط بين التعليم والتنمية ورفاهية الفرد والمجتمع : يشكل الترابط الوثيق بين التعليم والتنمية القاعدة الأساسية لنهوض المجتمع وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي . وان أي خلل يصيب منظومة التعليم سوف يؤدي الى عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والى زيادة مشكلات البطالة والفقر والتخلف ، فالتعليم هو السبيل الأمثل الذي يساعد المجتمع على تحسين رأس ماله الاجتماعي والثقافي ويعمل على استغلال الطاقات الكامنة لدى أفراده . الأمر الذي يسهم في زيادة قدرة الأفراد على استغلال الموارد الطبيعية التي ينعم بها العراق والتي ستوفر الكثير من فرص العمل لأبنائه وتساعده في القضاء على المشكلات الاجتماعية التي لا زال العراق يعاني منها وتحقق له الرفاه الاقتصادي والاجتماعي . وتشير معطيات الدراسة الميدانية الى ان عدد المبحوثين الذين أكدوا بأن ارتباط التعليم بالتنمية سيحقق الرفاهية لأبناء المجتمع قد بلغ (٥٨٧) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبسبة (٧٩،٧%) ، فيما لم يؤكد ذلك

جدول(٤٠) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان ترابط التعليم والتنمية يحققان أكبر قدر من الرفاهية للفرد والمجتمع

الإجابات	العدد	%
نعم	٥٨٧	٧٩.٧
لا	٣٨	٢٠.٣
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٢٦- الرغبة في التخصص العلمي وأثرها في عملية التنمية الاجتماعية : لاشك ان إبداع الفرد في العمل الذي يمارسه ناجم عن الرغبة في ذلك العمل وحبه وشغفه به . فحصول الطالب الجامعي على التخصص العلمي يمثل عاملاً مهماً من عوامل التفوق والابداع في العمل الذي سيحصل عليه في المستقبل ، مما يساهم في تقدم المسيرة التنموية في المجتمع . والملاحظ ان أغلب طلبة الجامعات العراقية يعانون من مسألة عدم الحصول على التخصص العلمي الذي يرغبون بدراسته ، ذلك ان الطالب يُقبل في الجامعة بناءً على المعدل الذي يحصل عليه في المرحلة الثانوية دون مراعاة التخصص العلمي الذي يرغب بدراسته . ومن ناحية أخرى فأن أغلب الجامعات الأهلية قد لا تلبي في كثير من الأحيان رغبات الطلبة وطموحاتهم في التخصصات التي يحبذون دراستها بسبب محدودية التخصصات العلمية فيها واقتصارها على العلوم الإنسانية في الغالب ، فضلاً عن ارتفاع الأجور الدراسية فيها التي لا يستطيع الطالب وأسرته تحمل أعباها . الأمر الذي يسهم في تعطيل مسيرة التنمية الاجتماعية في المجتمع وحرمانه من طاقاته البشرية التي هو بأمس الحاجة اليها . وتشير نتائج الدراسة الميدانية الى ان (٥٧٣) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٧٩،٣%) قد أكدوا بأن عدم دخول الطالب إلى الكلية التي يرغب فيها يؤدي إلى خلل في عملية التنمية الاجتماعية ، فيما لم يؤيد ذلك (١٥٢) مبحوثاً وبنسبة (٢٠،٩٧%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٤١) يبين إجابات المبحوثين فيما إذا كان عدم دخول الطالب إلى الكلية التي يرغب فيها يؤدي إلى خلل في عملية التنمية

الإجابات	العدد	%
نعم	٥٧٣	٧٩،٠٣
لا	١٥٢	٢٠،٩٧
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٢٧- ضعف الموازنات المالية للجامعات الأهلية وأثرها في التنمية الاجتماعية : تعتمد الجامعات والكليات الأهلية في تغطية ميزانياتها التشغيلية بشكل أساسي على مقدار ما تحدده من أجور دراسية تستوفى من الطلاب الدارسين فيها. فهي لا تمتلك تمويلاً مركزياً مقارنة بنظيراتها من الجامعات الحكومية ، وان غالبية هذه الأموال تدفع كرواتب واجور للتدريسيين والموظفين العاملين فيها . ولكي تساهم هذه الجامعات بشكل فعال في عملية التنمية الاجتماعية فهي بحاجة الى أموال ضخمة لتطوير بنيتها التحتية كالأبنية والقاعات والمختبرات العلمية والمكتبات وشبكة الانترنيت وغيرها من المستلزمات الضرورية التي تعرضت أساساً لعمليات التخريب والنهب والسرقة بعد عام ٢٠٠٣ ، لكي تستطيع مواكبة التطورات الحاصلة في مختلف ميادين المعرفة العلمية . ولا شك ان هذا النقص الكبير في البنية التحتية للجامعات الأهلية سوف يؤثر بشكل سلبي على جودة ونوعية المستوى العلمي للخريجين مما ينعكس بدوره سلباً على عملية التنمية الاجتماعية . وتشير معطيات الدراسة

الميدانية الى ان عدد المبحوثين الذين أكدوا ان ضعف الموازنات المالية للجامعات الأهلية يؤدي الى عرقلة التنمية الاجتماعية قد بلغ (٤٩٨) مبحوثاً وبنسبة (٦٨،٦٩%) ، فيما لم يؤيد ذلك الرأي (٢٢٧) مبحوثاً وبنسبة (٣١،٣١%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول(٤٢) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان ضعف الموازنات المالية للجامعات الأهلية يؤدي إلى عرقلة التنمية الاجتماعية

الإجابات	العدد	%
نعم	٤٩٨	٦٨،٦٩
لا	٢٢٧	٣١،٣١
المجموع	٧٢٥	١٠٠

٢٨- التعليم الجامعي الأهلي والتنمية الاجتماعية : وأمام جميع هذه التحديات والعقبات التي تواجه مسيرة التعليم الجامعي الأهلي في العراق المتمثلة بالنقص الكبير في مستلزمات البنية التحتية الضرورية ونقص الموارد المالية المتاحة أمامه ، فضلاً عن عدم التنسيق بين مخرجاته والحاجات الفعلية لسوق العمل ، وانعدام التخطيط الجيد لسياسة التعليم الجامعي الأهلي ، فأن ذلك كله سوف ينعكس سلبي بلا أدنى شك على عملية التنمية الاجتماعية في البلاد في ظروف بالغة التعقيد هو بأمس الحاجة فيها الى طاقات وجهود جميع ابنائه لتجاوز الأزمات والصعاب التي يعيشها في مختلف جوانب الحياة . ففي سؤال وجه الى المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي في الوقت الحاضر يؤدي دوراً فاعلاً في عملية التنمية الاجتماعية في العراق ، بلغ عدد الذين يؤيدون هذا الرأي (٢١٥) مبحوثاً من مجموع (٧٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٩,٦٥%) ، فيما بلغ عدد الذين يعارضون ذلك (٥١٠) مبحوثاً وبنسبة (٧٠.٣٥%) . والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (٤٣) يبين إجابات المبحوثين فيما اذا كان التعليم الجامعي الأهلي في العراق يؤدي دوراً فاعلاً في عملية التنمية الاجتماعية

الاجابات	العدد	%
نعم	٢١٥	٢٩.٦٥
لا	٥١٠	٧٠.٣٥
المجموع	٧٢٥	١٠٠

استنتاجات الدراسة :

وفي ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة نستطيع ان نؤكد الاستنتاجات الآتية :

١- اظهرت الدراسة تدني المستوى العلمي للطلبة المنخرطين في الجامعات والكليات الأهلية فضلاً عن ارتفاع نسبة التخصصات الانسانية قياساً الى نسبة التخصصات العلمية للأقسام الموجودة فيها وتركيزها على الجانب الكمي بدلاً من الجانب النوعي في مخرجاتها التعليمية .

٢- اظهرت الدراسة ان التعليم الجامعي الأهلي في العراق يعاني من ضعف الامكانيات للاستثمار في العنصر البشري فضلاً عن ضعف مساهمته في رفد عملية التنمية الاقتصادية في البلاد .

٣- ان التعليم الجامعي الأهلي في العراق يعاني من مشكلات جمة تتمثل بنقص الكادر التدريسي وعدم الاستقرار في سياسة قبول الطلبة ، ونقص الأبنية والقاعات الدراسية والمختبرات العلمية والمكتبات وغيرها من المستلزمات الضرورية .

٤- ارتبطت مشكلات التنمية الاجتماعية في العراق بالظروف المأساوية التي مر بها خلال السنوات الماضية التي أسهمت بشكل مباشر في تدمير البنية التحتية وتوقف عمليات التنمية في معظم القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة والتجارة والقطاعات الخدمية الأخرى ، والتي أدت الى ارتفاع معدلات البطالة والفقر والأمية والتسرب من مختلف مراحل التعليم بشكل مخيف وتراجع القيمة الاجتماعية للتعليم ، مما أدى الى تقويض مسيرة التنمية الاجتماعية .

٥- كشفت الدراسة ان التعليم الجامعي الأهلي في العراق يعاني من خلل واضح في تنمية قدرات الطلاب العلمية بسبب اعتماده على منهج محدد ، فضلاً عن جمود المناهج وعدم مسايرتها لحركة التطور العلمي مما أسهم في عرقلة مسيرة التنمية الاجتماعية .

٦- أظهرت الدراسة ان التعليم الأهلي في العراق يعاني من ضعف الامكانيات المادية المتاحة له وضعف الموازنات المالية في معظم الجامعات الأهلية ، الأمر الذي أنعكس سلباً على أدائها العلمي وجودة ونوعية مخرجاتها التعليمية .

٧- كشفت الدراسة ان التعليم الجامعي الأهلي يتصف بصفة عدم التخطيط الجيد في رسم سياساته التعليمية وانعدام التنسيق بين مخرجاته ومتطلبات سوق لعمل ، مما أسهم في اضعاف مساهمته في عملية التمية الاجتماعية في الوقت الحاضر .

٨- وبالنظر الى النتائج السابقة يمكننا القول ان ظروف الحروب والاحتلال وانعدام الأمن وما أفرزته من أزمات اجتماعية واقتصادية على واقع التعليم الجامعي الأهلي في العراق قد أسهمت في تدمير البنية التحتية لهذا القطاع أسوة بنظيره الحكومي وتقويض مسيرة الحركة العلمية فيه وتراجع مساهمته في عملية التنمية الاجتماعية .

التوصيات :

١- دعم الجامعات والكليات الأهلية مادياً من خلال منحها بعض المساعدات والقروض المالية لكي ترتقي بواقعها وتسد احتياجاتها من نقص في البنية التحتية كالأبنية والقاعات الدراسية والمختبرات والمكتبات وغيرها

٢- توفير الملاكات العلمية للجامعات الأهلية وسد النقص الحاصل في الكادر التدريسي عن طريق تعيين حملة الشهادات العليا فيها بما يلائم حاجاتها التعليمية ، والسماح للتدريسين العاملين في الجامعات الرسمية بالتدريس في الجامعات الأهلية لاسيما ذوي التخصصات العلمية النادرة وفق آلية تسمح لهم بذلك لغرض تدعيم المستوى العلمي فيها .

٣- العمل على تطوير المناهج الدراسية في الجامعات والكليات الأهلية بشكل دوري وفق متغيرات ومستجدات سوق العمل بما يؤمن الموائمة بين مخرجاتها ومتطلبات سوق العمل ، واستحداث اقسام علمية ذات تخصصات نوعية لجذب الطلبة اليها بدلاً من التركيز على الجوانب الكمية في مسألة القبول .

٤- فتح وحدات للبحث الاجتماعي والنفسي في الجامعات والكليات الأهلية تعمل على البحث عن أسباب تدني المستويات العلمية للطلبة المقبولين فيها والتعرف على الواقع العلمي والتربوي والاجتماعي لهم ، بغية

وضع الحلول والمعالجات عن طريق حث التدريسيين على ادخال الحيوية الى قاعة الدرس والمحاضرة واستخدام تقنيات التعليم الحديثة ، وإيلاء الجوانب التطبيقية والعملية النصيب الأكبر في الدروس والمحاضرات اليومية لما لها من دور كبير في شد الطلبة الى المادة العلمية وجذبهم اليها .

٥- على الدولة وضع خطة شاملة للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وتشغيل مشروعات التنمية المتوقفة وتحفيز الاقتصاد ، والحد من ارتفاع معدلات البطالة والفقر وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لجميع فئات وشرائح المجتمع العراقي ، والتصدي لمشكلة ارتفاع نسب الأمية والتسرب من التعليم لما لذلك من أثر كبير في تعزيز حركة التنمية الاجتماعية .

٦- وضع خطة شاملة ورؤية منهجية واضحة لمعالجة أوضاع التعليم الجامعي الأهلي للنهوض بواقعه العلمي والتربوي بما يتناسب مع حركة التطورات والتغيرات السريعة التي تشهدها الساحة العالمية في شتى ميادين العلوم مع مراعاة خصوصية المجتمع العراقي في ذلك وتقدير حاجات ومتطلبات التنمية فيه .

٧- تطبيق معايير الجودة العالمية ومعايير الاعتماد الاكاديمي في طريقة عمل الجامعات الأهلية وأنشطتها وبرامجها العلمية المختلفة لما له من دور كبير في تحسين أدائها العلمي والأكاديمي .

٨- على الجامعات الأهلية عقد المؤتمرات التقويمية السنوية للتعرف على مدى التقدم الحاصل في الخطط الموضوعة ونسب الانجاز فيها ، والتعرف على العقبات التي تقف في طريق تحقيق أهدافها من أجل وضع الحلول والمعالجات لتلك المشكلات والحد من آثارها السلبية .

الهوامش والمصادر :

(١) ابراهيم مدكور ، معجم العلوم الاجتماعية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٧٥، ص١٦١.

(٢) موسوعة المعارف التربوية ، ط١، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧، ص١٠٨.

(٣) محمد علي حافظ ، التخطيط للتربية والتعليم ، القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للنشر والتأليف ، ١٩٦٥، ص٩١.

(٤) مهدي التميمي ، مهارات التعليم : دراسات في الفكر والأداء التدريسي ، ط١، عمان ، دار كنوز المعرفة ، ٢٠٠٧، ص٦٣.

(٥) محمد السيد علي ، تكنولوجيا التعليم والوسائل التعليمية ، ط١ ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٢ ، ص٣٢.

(٦) غانم سعيد العبيدي ، التعليم الاهلي في العراق ، بغداد ، مطبعة الادارة المحلية ، ١٩٧٠، ص٩.

(٧) عفاف محمد سليم ، بحث منشور على الانترنيت : www.dr sawcha.com

(٨) عبد الرزاق ابراهيم محمود، القطاع الخاص والتنمية الاجتماعية في العراق ، اطروحة دكتوراه غير منشوره ، بغداد ،١٩٩٩، ص ١٠٣ .

(٩) محيا زيتون ، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة ، ط١ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢.

(١٠) كاروان اسماعيل ، عقد التعليم الخاص ، ط١ ، عمان ، دار دجلة ، ٢٠١٠، ص٨٩.

(١١) سيد ابراهيم الجبار ، دراسات في التجديد التربوي ، القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٧٨ ، ص١٧-١٨.

(١٢) عبد المنعم الحسني ، دور التعليم العالي في التنمية العربية حتى سنة ٢٠٠٠ ، مجلة دراسات عربية العدد ٥ ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص٧٠.

(١٣) سيد ابراهيم الجبار ، دراسات في التجديد التربوي ، مصدر سابق ، ص٢٣.

(١٤) هاشم فوزي وآخرون ، التعليم الجامعي من منظور أداري ، ط١ ، عمان ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، ٢٠١١، ص٢٣.

(١٥) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، ص٤٢.

(١٦) حميد علوان الساعدي ، التوزيع المكاني لجامعات التعليم العالي ومعاهده في العراق ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ،١٩٩٧، ص١٦.

(١٧) محمد عبد العزيز الذهب ، التعليم الجامعي بين الاصالة الفكرية والتبعية ، ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد٢ ، بغداد ، ١٩٩٩، ص٧١.

(١٨) ليلى عبد الرزاق الاعظمي ، التعاون بين الجامعات وسيلة لتنشيطها ، بحث مقدم في المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق ، أربيل ، ٢٠٠٧، ص٥.

(١٩) هاشم فوزي العبادي واخرون ، مصدر سابق ، ص٢٢.

(٢٠) يوسف سيد سيف ، أزمة الجامعات العربية ، ط١، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٨، ص٢٦.

(٢١) مقدمة ابن خلدون ، القاهرة ، مطبعة الشعب ، ص٣٩٦.

(٢٢) هاشم فوزي العبادي ، التعليم الجامعي من منظور اداري ، مصدر سابق ، ص٢٥.

(٢٣) Victor , G. Planning the development of universities , UNESCO , Paris , Institute for Educational planning , ١٩٧٤, P.١٢.

(٢٤) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ، معجم مفاهيم التنمية ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص٣٥.

(٢٥) السيد محمد الحسيني وآخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٣، ص٥.

(٢٦) د. سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، ط١، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٧م ، ص٢١٨.

(٢٧) محمد محمود الجوهري ، علم اجتماع التنمية ، ط١ ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠١٠، ص١٤٠.

(٢٨) نبيل عبد الهادي ، علم الاجتماع التربوي ، عمان ، دار اليازوري العلمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢٠٠٩ ، ص٦٩.

(٢٩) السيد محمد الحسيني وآخرون ، مصدر سابق ، ص٩٨.

(٣٠) محمد محمود الجوهري ، مصدر سابق ، ص٥٧.

(٣١) ابراهيم مدكور، المعجم الوجيز ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ،٢٠٠١، ص٨٣ .

(٣٢) Parvis, Richard, The Social Development , New York , The Free Press, ١٩٨٠, P.٢.

(٣٣) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة وهبة للنشر،١٩٧٧، ص٩٣.

(٣٤) احمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص٣٨٢.

(٣٥) فلاح جابر جاسم ، الصراع الاجتماعي والتنمية البشرية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، ٢٠١٤، ص١١٠.

(٣٦) افتخار عبد الرزاق عبد الله ، التعليم والتنمية البشرية في المجتمع المحلي ، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص

(٣٧) د. محمد طاقة ود. راوية عبد الرحيم ، فلسفة التعليم الأهلي في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ٢ ، بغداد ، كانون الثاني ٢٠٠٠، ص٣٢.

(٣٨) مي حمودي عبد الله ، أهمية التعليم الجامعي الأهلي في العراق للمدة من ١٩٨٨-١٩٨٩ الى ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ٢٨، بغداد ، كانون الاول ٢٠١١ ، ص٨٥-٩٠.

(٣٩) رنا حكمت عباس ، واقع التعليم العالي في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٤٢ .

(٤٠) المصدر نفسه ، ص٤٣.

(٤١) مي حمودي عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص٤.

(٤٢) المصدر نفسه ، ص٥ .

(٤٣) د. محمد طاقة و د. حسين عجلان ، فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق المضمون والأبعاد ، مجلة جامعة أهل البيت ، العدد الثاني ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧٦-١٧٧.

(٤٤) سعيد جاسم الأسدي ، دراسات في اصلاح التعليم الجامعي والعالي في العراق ، ط١، وحدة الدراسات التربوية والاجتماعية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩، ص١٠٢.

(٤٥) د. حسين عجلان ، مشكلات التعليم الجامعي في العراق :

www.uobabylon.edu.iq/eprints/pubdolw]vlk

(٤٦) د. محمد طاقة و د. حسين عجلان ، مصدر سابق ، ص١٧٧.

(٤٧) Sanders, T. Theories of Community Development Review, ٢nd edition, London, ١٩٨١, P.P.٢٧-٣٣.

(٤٨) عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، مصدر سابق، ص١٢١.

(٤٩) كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦، ص ٧٩.

(٥٠) محمد عبد الفتاح القصاص ، التنمية المستديمة ، الاسكندرية ، دار الكتب للطباعة والنشر، ٢٠٠٩، ص٢٤

(٥١) سامية محمد فهمي وآخرون ،مدخل في التنمية الاجتماعية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، بدون سنة طبع ، ص ٤٧-٤٩.

(٥٢) نادر فرجاني ، الامكانيات البشرية والتقانة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥٥ ، ٢٠٠٠، ص٧٣.

(٥٣) علاء زهير الرواشدة ، دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، جامعة البلقاء ، الاردن ، ٢٠١٢، ص٢٨.

(٥٤) سميرة احمد السيد ، علم اجتماع التعليم ، ط١، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٣، ص٦٤.

(٥٥) د. محمد طاقة و د. حسين عجلان ، مصدر سابق ، ص١٧٧.

(٥٦) د. احسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٦ ، ص٤٦-٦٥ .

ملحق

استمارة الاستبيان

١- العمر ( ) سنة .

٢- الجنس : ذكر ( ) أنثى ( )

٣- الاختصاص : ( ) .

٤- الشهادة : ( ) .

٥- اللقب العلمي :

٦- عدد سنوات الخدمة :

٧- الحالة الاجتماعية : أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( )

٨- الخلفية الاجتماعية : ريفية ( ) حضرية ( )

٩- الدخل : يفيض عن الحاجة ( ) يسد الحاجة ( ) يقل عن الحاجة ( )

١٠- هل إن تطوير التعليم ضمن الأهداف الاستراتيجية للدولة ؟ .

نعم( ) لا( )

١١- هل إن التعليم هو الذي يحدد المفهوم المشترك لأهداف التنمية ووسائلها وطرائقها ؟.

نعم ( ) لا( )

١٢- هل ان التعليم الجامعي الأهلي أداة أساسية للتنمية الاقتصادية في المجتمع ؟.

نعم ( ) لا( )

١٣-هل أن التعليم الجامعي يلعب دوراً ايجابياً في البناء الاجتماعي للمجتمع ؟.

نعم ( ) لا( )

١٤-هل أن التعليم الجامعي الأهلي يعمل على تنشئة الجيل على أسس معرفية وثقافية وحضارية ؟ .

نعم ( ) لا( )

١٥- هل أن التعليم الجامعي الأهلي يركز على التوسع الكمي مما يجعل التعليم يفتقر إلى المهارات والإبداع العلمي والمعرفي ؟ .

نعم ( ) لا( )

١٦- هل أن التعليم الجامعي الأهلي في العراق يستخدم لخدمة الأنظمة *السياسية* ؟.

نعم ( ) لا( )

١٧- هل إن ضعف إمكانيات التعليم الجامعي الأهلي يؤدي إلى خلل في الاستثمار في العنصر البشري؟.

نعم ( ) لا( )

١٨- هل ان تطوير التعليم الجامعي يمثل الضمان لسلامة ومستقبل المجتمع ؟ .

نعم ( ) لا( )

١٩- إذا كان الجواب بـ(نعم) فما السبب في ذلك ؟ .

- كلما أنفقنا على التعليم وأعطيناه الأولوية وطورنا مناهجه دعمنا الأمن القومي ( ) .

- التعليم يحمي المجتمع من الإخطار المباشرة وغير المباشرة ( ) .

- يعتبر التعليم استثمارا مهما في مجال مسيرة الأمة وإنمائها ( ) .

٢٠- هل ان التعليم الجامعي الأهلي يوازي التعليم الحكومي؟ .

نعم ( ) لا( )

٢١- إذا كان الجواب بـــ (نعم) فما السبب في ذلك؟ .

- إيجاد اختصاصات مكملة للاختصاصات الموجودة في الجامعات الحكومة ( ).

- يساهم في تطوير الجانب العلمي لزيادة المنافسة بين الجامعات الحكومية والأهلية ( ).

- التعليم الجامعي الأهلي ضرورة أساسية في دعم جهود الدولة العراقية للانطلاق بفعالية اتجاه التنمية الاجتماعية والاقتصادية ( ).

٢٢-هل يعاني التعليم الجامعي الأهلي في العراق من مشكلات؟ .

نعم ( ) لا( )

٢٣-اذا كان الجواب بنعم فما هي طبيعة هذه المشكلات؟ .

- انخفاض المستوى العلمي للطلاب ( ) .
- نقص الكادر التدريسي ( ) .
- عدم الاستقرار في سياسة القبول ( ) .
- نقص الابنية والقاعات الدراسية ( ) .
- نقص المختبرات والتجهيزات الملحقة بها ( ) .

٢٤- هل تعتقد ان اعتماد التعليم الجامعي الأهلي على منهج محدد يؤدي إلى خلل في تنمية قدرات الطلاب؟ .

نعم ( ) لا( )

٢٥- هل تعتقد أن عدم دخول الطالب إلى كلية لايرغب فيها يؤدي الى خلل في عملية التنمية؟ .

نعم ( ) لا( )

٢٦- هل ترى أن ضعف الموازنات المالية للجامعات الأهلية يؤدي إلى عرقلة التنمية الاجتماعية ؟.

نعم ( ) لا( )

٢٧-هل ان المناهج ومحتواها تعرقل مسيرة التعليم وتأخر عملية التنمية ؟.

نعم ( ) لا( )

٢٨-هل أن ضعف الاتصال والتنسيق بين مؤسسات التعليم الجامعي الأهلي ومؤسسات البناء الاجتماعي يعرقل عملية التنمية الاجتماعية ؟ .

نعم ( ) لا( )

٢٩- هل هناك قصور في إمكانية التعليم العالي الحكومي في استيعاب الإعداد الكبيرة من الطلبة ؟ .

نعم ( ) لا( )

٣٠-هل ترى ان ضعف الإمكانيات المادية للتعليم الجامعي الأهلي والمخصصة للأجهزة والمختبرات والمصادر الحديثة يؤدي الى عرقلة التنمية الاجتماعية ؟

نعم ( ) لا( )

٣١-هل تعاني التنمية الاجتماعية في العراق من مشكلات ؟ .

نعم ( ) لا( )

٣٢- إذا كان الجواب بنعم فما هي هذه المشكلات ؟ .

- ارتفاع مستوى الأمية ( ).
- ارتفاع معدلات البطالة والفقر ( ) .
- الحروب والأزمات الأمنية ( ) .
- هجرة الكفاءات العلمية ( ) .
- استشراء الفساد المالي والاداري ( ) .

٣٣- هل يتساوى طلبة الجامعات الأهلية مع طلبة الجامعات الحكومية في مجال التوظيف ؟ .

نعم ( ) لا( )

٣٤-هل تجد إن الحكومة تشجع التعليم الجامعي الأهلي وتقدم له التسهيلات اللازمة حتى يؤدي دوره في المجتمع؟ .

نعم ( ) لا( )

٣٥-هل ترى إن انعدام التخطيط الجيد لرسم سياسة التعليم الجامعي الأهلي يؤدي إلى بطئ عملية التنمية الاجتماعية ؟ .

نعم ( ) لا ( )

٣٦-هل تعتقد إن انعدام التنسيق بين مخرجات التعليم الجامعي الأهلي ومتطلبات العمل يؤدي إلى إضعاف عملية التنمية الاجتماعية؟

نعم ( ) لا( )

٣٧- هل تعتقد ان التعليم والتنمية يجب ان يترابطا بغية تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للفرد والمجتمع؟.

نعم ( ) لا( )

٣٨- هل تجد ان التعليم الجامعي الأهلي يؤدي دوراً فاعلاً في عملية التنمية الاجتماعية ؟.

نعم ( ) لا ( )